المحاضر الرسمية

الجمعية العامة

الدورة الخامسة والسبعون
الجلسة العامة ٣٨
الثلاثاء، ٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٢٠، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد بوزكير ..... (تركيا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

البند ٧٦ من جدول الأعمال

المحيطات وقانون البحار

(أ) المحيطات وقانون البحار

تقريرا الأمين العام (A/75/70 و A/75/340)

تقريران عن أعمال الفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/75/362 و A/75/614)

رسالة مؤرخة ١٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠ من الرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص الجامع المعني بالعملية المنتظمة للإبلاغ عن حالة البيئة البحرية وتقييمها على الصعيد العالمي، بما في ذلك الجوانب الاجتماعية – الاقتصادية (A/75/232/Rev.1)

مشروع القرار (A/75/L.39)

(ب) استدامة مصائد الأسماك، بطرق منها اتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال، والصكوك ذات الصلة

تقرير الأمين العام (A/75/157)

مشروع القرار (A/75/L.40)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ الأعضاء بأن البت في مشروع القرار A/75/L.39، المعنون "المحيطات وقانون البحار"، قد أرجئ إلى موعد لاحق لإتاحة الوقت لاستعراض اللجنة الخامسة للآثار المترتبة عليه في الميزانية البرنامجية.

أعطي الكلمة الآن لممثل سنغافورة ليعرض مشروع القرار A/75/L.39.

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service، Room U-0506، (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

السيد غفور (سنغافورة) (*تكلم بالإنكليزية*): فيما نستهل مناقشتنا بشأن بند جدول الأعمال المعنون "المحيطات وقانون البحار"، من الأهمية بمكان أن نتوقف لحظة لنتذكر أن عملية متعددة الأطراف بقيادة الأمم المتحدة منحتنا الإطار القانوني الذي يحكم كافة الأنشطة المضطلع بها في المحيطات والبحار – أي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. واليوم، لا تزال اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، المعروفة أيضا باسم "دستور المحيطات"، أحد أهم الصكوك القانونية التي اعتمدت على الإطلاق. كما تمثل رسالة تذكيرية هامة بما يمكن أن تحققه تعددية الأطراف.

وقد تشرفت سنغافورة بتنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/75/L.39، الذي يسرني أن أعرضه بالنيابة عن المنسقة، زميلتي، السيدة ناتالي موريس – شارما، نائبة كبير مستشاري الدولة في مكتب النائب العام في سنغافورة. وأود بالنيابة عنها أن أعرب عن التقدير لدعم جميع الوفود ومشاركتها البناءة، بمن في ذلك ميسرو المجموعات الصغيرة، وأن أشكر أيضا شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على دعمها خلال عملية المفاوضات.

هذا العام، وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، أجريت المشاورات غير الرسمية بشكل استثنائي من خلال تبادل المراسلات وعقد الاجتماعات الإلكترونية في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر. وقد مضت المشاورات قدما على أساس أن مشروع القرار سيمثل تمديدا فنيا للقرار ١٩/٧٤، الذي اعتمد خلال الدورة الرابعة والسبعين. وكان الفهم العام أيضا هو أنه، بصرف النظر عن التحديثات الفنية، ستقتصر التغييرات على تلك الضرورية لتتمكن شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار من التحضير لاجتماعات العام المقبل وتفعيلها؛ والمسائل التي تنطوي على آثار مترتبة في الميزانية وتجديد الولايات؛ والصياغات المتعلقة بالمسائل الناشئة عن الجائحة.

إن التغييرات في نص مشروع القرار A/75/L.39 مقارنة بنص القرار ١٩/٧٤ – وإن كانت محدودة في عددها – لها أهمية كبيرة. ولذلك فإن أهمية مشروع القرار A/75/L.39 لم تتضاءل في رأيي.

وسأحدد الآن أربعة تغييرات رئيسية.

أولا، يشير مشروع القرار إلى التحديات التي تواجهها لجنة حدود الجرف القاري في مواصلة عملها أثناء انتشار الجائحة، ويقرر النظر في استخدام صناديق التبرعات الاستئمانية لتيسير المشاركة الافتراضية المؤقتة لأعضاء اللجنة من الدول النامية وأعضاء الوفود من الدول النامية التي تقدم تقاريرها في أعمال اللجنة ولجانها الفرعية، شريطة استيفاء شروط معينة.

ثانيا، يشير مشروع القرار إلى النداءات التي وجهت بشأن محنة البحارة الناجمة عن الآثار المترتبة على جائحة كوفيد-١٩.

ثالثا، يرحب مشروع القرار بالخطوات المتخذة لإعداد خطة تنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠).

رابعا، يتناول مشروع القرار عددا من المسائل المتعلقة بالعملية المنتظمة، بما في ذلك ما يتعلق بدورتها الثالثة والترحيب بالتقييم العالمي الثاني للمحيطات والموافقة على موجزه.

وبذلك أختتم عرضي لمشروع القرار. ويسعدني كثيرا أن أوصي الجمعية العامة باعتماده. وبينما قد يُطلب إجراء تصويت لاعتماد مشروع القرار، يحدوني وطيد الأمل في أن يعتمد بدون تصويت.

وسأُدْلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

يؤيد وفد بلدي البيان الذي سيدلي به ممثل بليز باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وقد كان من المتوخى أن يكون عام ٢٠٢٠ "عاماً مشهودا" للمحيطات، ولكن جائحة كوفيد-١٩ تسببت في تأجيل العمليات الرئيسية المتعلقة بالمحيطات التي كان من المقرر أن تتم هذا العام. كما عرقلت الجهود الرامية إلى التصدي للتحديات القائمة في المحيطات والبحار وأدت إلى ظهور بعض المشاكل الجديدة.

ومن الأمثلة على ذلك محنة آلاف البحارة في جميع أنحاء

العالم الذين تقطعت بهم السبل على متن السفن في البحر بسبب القيود المفروضة على السفر نتجية للجائحة. إن الشواغل المتعلقة بصحتهم وسلامتهم خطيرة. وكان للوضع الحالي أيضا تأثير كبير على الاقتصاد العالمي وسلاسل الإمداد الدولية، وهما أمران حاسمان في التصدي للجائحة والتعافي من آثارها. وما فتئت سنغافورة تعمل على تيسير تغيير الطواقم بطريقة تحمي الصحة العامة وسلامة السفن وأطقمها وستواصل ذلك.

بيد أن الدول الجزرية الصغيرة مثل سنغافورة، التي تعتمد على المحيطات والبحار، تشعر بالتفاؤل من أن الجائحة لم تقلل الاهتمام بإحراز التقدم بشأن المسائل المتصلة بالمحيطات أو تعرقله بشكل كامل. وسأذكر بإيجاز ثلاثة أمثلة.

أولا، لا يزال التقدم مستمرا في سد الفجوات المعرفية، حتى في الوقت الذي يسعى فيه المجتمع الدولي إلى تكثيف الجهود للتصدي للتهديد الوجودي المتمثل في ارتفاع مستوى سطح البحر. وقد أجريت مناقشات في اللجنة السادسة وعلى هامشها حول ورقة مسائل تتعلق بارتفاع مستوى سطح البحر فيما يتعلق بقانون البحار نشرها الرئيسان المشاركان لفريق الدراسة التابع للجنة القانون الدولي المعني بارتفاع مستوى سطح البحر.

ثانياً، على الرغم من تأجيل الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام بسبب جائحة كوفيد-١٩، تم إطلاق برنامج عمل افتراضي بين الدورات في أيلول/سبتمبر لتيسير الحوار المستمر بشأن الجوانب الرئيسية لذلك الصك في المستقبل. ونعتقد أن العمل الذي يجري الاضطلاع به خلال فترة ما بين الدورات سيوفر الأساس لعقد دورة رابعة مثمرة للمؤتمر الحكومي الدولي.

ثالثا، اعتمدت سنغافورة والمحكمة الدولية لقانون البحار اتفاقا نموذجيا في حزيران/يونيه، سيمكن سنغافورة من استضافة الدعاوى المعروضة أمام المحكمة أو أمام دائرة من دوائر المحكمة. وسنغافورة هي أول بلد يعتمد اتفاقا كهذا مع المحكمة، ونأمل أن يشجع الاتفاق المزيد من البلدان في منطقتنا على إحالة المنازعات إلى المحكمة.

وتكتسي المؤسسات والعمليات المتعددة الأطراف أهمية حاسمة لدعم جهود المجتمع العالمي المستمرة للتغلب على الأزمة الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. ويجب أن تظل الأمم المتحدة في صميم هذه الجهود للتعافي من الآثار الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ وإعادة البناء بشكل أفضل بهدف تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وفي ذلك الصدد، سيكون التنفيذ الكامل والفعال للاتفاقية عاملا أساسيا في كفالة حفظ المحيطات ومواردها واستخدامها على نحو مستدام وكفالة مستقبل مستدام للجميع.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن لممثل النرويج لعرض مشروع القرار A/75/L.40.

السيد كفالهايم (النرويج) (*تكلم بالإنكليزية*): تشرفت النرويج بتنسيق المشاورات غير الرسمية بشأن مشروع القرار A/75/L.40 المتعلق باستدامة مصائد الأسماك، ويسرني أن أعرض نص مشروع القرار بالنيابة عن جميع المشاركين في تقديمه.

ونظرا للظروف الخاصة التي نجد أنفسنا فيها بسبب استمرار تفشي جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، والتي جعلت من المستحيل عقد اجتماعات بالحضور الشخصي، كان لا بد من التفاوض على مشروع قرار هذا العام باستخدام الاجتماعات الافتراضية، إضافة إلى المراسلات الخطية.

إن مشروع القرار المعروض علينا يمثل، إلى حد كبير، تمديدا فنيا لقرار العام الماضي ١٨/٧٤. واتفقت الوفود على أن تقتصر التغييرات على تلك الضرورية للتحضير للاجتماعات المقبلة وتناول المسائل التي تترتب عليها آثار في الميزانية وتجديد الولايات. وبالاشتراك مع المنسق، السيد أندرياس موتسفيلد كرافيك، أود اغتنام هذه الفرصة لنتقدم بالشكر للوفود على عملها الجاد ومرونتها، وللأمانة العامة على

جهودها القيمة للغاية ودعمها خلال عملية المفاوضات.

توفر مصائد الأسماك مصدرا حيويا للغذاء والعمل والتجارة والرفاه الاقتصادي للناس في جميع أنحاء العالم. إن تحقيق استدامة مصائد الأسماك ومكافحة الصيد غير القانوني الذي يتم دون إبلاغ ودون تنظيم ومعالجة قدرات الصيد المفرطة وضمان السلامة في البحر وكفالة ظروف العمل اللائقة في قطاع مصائد الأسماك، كلها أمور ضرورية إذا أردنا تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١٤ منها.

وقد فُتح باب التوقيع على "اتفاق تنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال" والصكوك الأخرى ذات الصلة قبل ٢٥ عاما. ويشكل الاتفاق حجر الزاوية في إدارة مصائد الأسماك المعاصرة ويضع نظاما قانونيا شاملا لحفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال واستخدامها على نحو مستدام، مع التركيز بقوة على الإدارة الإقليمية. ويعزز الاتفاق استدامة بعض أرصدة الأسماك الأكثر أهمية تجارياً في العالم.

وقد شهد هذا العام أيضا الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لاعتماد "مدونة السلوك بشأن الصيد الرشيد" لعام ١٩٩٥، التي اعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ولا تزال المدونة تشكل إطارا مرجعيا للجهود الوطنية والدولية الرامية إلى ضمان استدامة صيد الأسماك وإنتاج الموارد الحية المائية في وئام مع البيئة.

ومع ذلك، يُعتقد أن سمكة واحدة من كل خمسة أسماك يجري صيدها في جميع أنحاء العالم سنويا تأتي من الصيد غير القانوني الذي يتم دون إبلاغ ودون تنظيم، بقيمة تتراوح بين ١٠ و ٢٣ بليون دولار سنويا. ويشكل التنفيذ العالمي الفعال للاتفاق المتعلق بالتدابير التي تتخذها دولة الميناء – وهو أول اتفاق دولي ملزم يستهدف على وجه التحديد الصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم – أحد أكثر السبل فعالية من حيث التكلفة لكبح هذه الطريقة في صيد الأسماك. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأدعو الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في الاتفاق إلى أن تفعل ذلك.

ويسر النرويج أن تنضم إلى غيرها من الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار A/75/L.39، بشأن المحيطات وقانون البحار. ونشكر السيدة موريس – شارما على قيادتها خلال عملية المشاورات في ظل هذه الظروف الصعبة. ويؤكد مشروع القرار مرة أخرى الطابع العالمي والموحد للاتفاقية، فضلا عن أنه يحدد الإطار القانوني الذي يجب أن يُضطلَع فيه بجميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وتؤيد النرويج هذا الرأي تأييدا تاما.

وتبين الاتفاقية بوضوح التزامات الدول وحقوقها على السواء. وتمثل القانون العرفي وتوفر إطارا لا غنى عنه للاستخدام المستدام للموارد البحرية وحماية البيئة البحرية وسلامة وأمن النقل البحري والتعاون الدولي والإقليمي والعلوم البحرية.

وفي البيان الذي أدلت به رئيسة وزراء النرويج في المناقشة العامة (انظر A/75/PV.12، المرفق التاسع)، وجهت الانتباه إلى التحديات التي يواجهها البحارة في هذه الأزمة. وفي ٢١ أيلول/سبتمبر، اعتمدت المنظمة البحرية الدولية قراراً بعنوان "الإجراءات الموصى باتخاذها لتيسير تغيير أطقم السفن وحصول البحارة على الرعاية الطبية وسفرهم في أثناء جائحة كوفيد-١٩". وتشجع النرويج جميع الدول الأعضاء على تنفيذ توصياته.

إن عمل لجنة حدود الجرف القاري بشكل فعال أولوية هامة بالنسبة للنرويج. ومن الأهمية بمكان أن تكفل جميع الأطراف المعنية ظروف عمل جيدة لأعضاء اللجنة. وقد أبرز الفريق العامل المكرس لهذه المسائل العديد من المسائل الصعبة، ويبدو للأسف أن إيجاد حلول سيستغرق وقتاً.

غير أن أحد التدابير الهامة التي لا يتعين الانتظار لمواصلة النظر فيها هو تعزيز صندوق التبرعات الاستئماني الذي أنشئ لتغطية تكاليف مشاركة أعضاء اللجنة من الدول النامية في اجتماعات اللجنة، وكذلك لتيسير قيام الدول النامية بإعداد تقاريرها. ولذلك، نشجع جميع

الدول التي يمكنها أن تساهم في الصندوق على أن تفعل ذلك.

ونؤيد أيضا التقييم الجاري لسبل تمكين أعضاء اللجنة من المشاركة عن بعد في أعمال اللجنة ولجانها الفرعية ما دامت جائحة كوفيد-١٩ تحول دون عقد اللجنة لاجتماعاتها في نيويورك، فضلا عن إمكانية استخدام الصندوق الاستئماني في هذا الغرض.

إن البحث العلمي البحري أساسي أيضا لتحسين فهمنا ومعرفتنا بالمحيطات. ولذلك، نرحب ترحيبا حارا بخطة تنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، ونشكر اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات على إعداد الخطة.

وقد أطلقت النرويج في هذا العام، بالاشتراك مع شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، برنامجا للمساعدة على تلبية الاحتياجات الاستراتيجية من القدرات للدول النامية في مجال إدارة المحيطات وقانون البحار. وقدمت النرويج ٢,٢ مليون دولار من الدعم المالي للبرنامج.

وسيوفر البرنامج تنمية القدرات والمساعدة التقنية لعدد من الدول النامية على مدى فترة مدتها أربع سنوات لتعزيز قدرتها على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات ذات الصلة وتسخير فوائد اقتصاد المحيطات المستدام على نحو أفضل، بما في ذلك من خلال زيادة فعالية تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأهدافها.

قبل عامين، شرعت رئيسة وزراء النرويج و ١٤ من قادة العالم الآخرين من الأعضاء في الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات في صياغة برنامج تحويلي لاستدامة اقتصاد المحيطات، يكفل في آن معا الحماية الفعالة والإنتاج المستدام والرخاء المنصف. ومنذ ذلك الحين، زود أكثر من ٢٣٠ خبيراً عالميًا رائدًا الفريق بعلوم ومعارف وفرص جديدة لاتخاذ إجراءات.

وسُجل عملهم في التقرير الصادر حديثًا والذي يلخص الأدلة الوفيرة على الفوائد التي ستعود على الناس والطبيعة والاقتصاد من الإجراءات المتعلقة بالمحيطات. وجوهر توصيات الفريق هو أنه يجب علينا تغيير طريقة تفكيرنا عند إدارة المحيطات. ويمكن للمحيطات أن توفر المزيد من الغذاء وفرص العمل والفوائد الأخرى، ولكن ذلك لا يمكن أن يحدث إلا إذا قمنا بحماية المحيطات وإدارتها على نحو سليم. ويجب أن يكون هدفنا هو الإدارة المستدامة لـ ١٠٠ في المائة من المحيطات.

والنرويج من المؤيدين بقوة لعملية وضع صك جديد لحفظ التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام. ونرى أن هناك حاجة إلى نظام جديد يحكم الموارد الجينية البحرية في تلك المناطق. ويجب أن يكون واقعيا وفعالا من حيث التكلفة وعمليا، وأن يعزز البحث والابتكار، وأن يكفل إمكانية تقاسم المنافع، ولا سيما للبلدان النامية.

وفيما يتعلق بالأدوات الإدارية القائمة على أساس المناطق، بما فيها المناطق البحرية المحمية، يجب أن يبدأ الصك الجديد بزيادة المساهمات من الآليات القطاعية والإقليمية القائمة لحفظ التنوع البيولوجي واستخدامه المستدام. وبذلك سيضيف هذا الصك قيمة إلى الهياكل القائمة ويسهم في تعزيز تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيدة ليندو (بليز) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان الذي يتسم بالإلحاح والأمل والتطلعات بالنيابة عن تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

لقد كان هذا العام عاما شاقا على العالم. فإضافة إلى التحديات التقليدية المتمثلة في السعي إلى تحقيق السلام والأمن، والتصدي للكوارث الطبيعية والكوارث التي تسبب فيها الإنسان، والتصدي لعدم المساواة ومعالجة المسائل المتعلقة بالتنمية، نواجه أيضا جائحة غير مسبوقة وضعت المزيد من العقبات على درب تحقيق خطتنا المشتركة للتنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

وعلى الرغم من التحديات الاستثنائية التي تواجهنا هذا العام، من الأهمية بمكان أن نواصل تركيزنا على خطتنا المتعلقة بالمحيطات. وقد نص التقرير الخاص الذي قدمته الهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ العام الماضي المعنون "المحيطات والغلاف الجليدي في

مناخ متغير“ بعبارات لا لبس فيها على أن محيطاتنا معرضة للخطر. إن ارتفاع درجة حرارة المحيطات وتناقص الأكسجين فيها وتحمضها وارتفاع مستوى سطح البحر، وانهيار التنوع البيولوجي البحري يعرض مستقبلنا الجماعي للخطر.

ويوضح تقرير الأمين العام عن المحيطات وقانون البحار لهذا العام (A/75/340) بالتفصيل كيف أثرت الصدمات المتزامنة لجائحة مرض فيروس كوفيد-١٩ وتردي صحة المحيطات على قدرة الدول على ضمان الأمن الغذائي وإجراء البحوث الأساسية المتعلقة بالمحيطات وتمويل أولويات التنمية الوطنية. وتتأثر الدول الضعيفة، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية، تأثرا غير متناسب بسبب تفاقم العوامل، بما في ذلك قربها من المحيطات واعتمادها عليها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسكانها.

بيد أن هذه الكارثة غير المتوقعة قد أوضحت أولوياتنا العالمية وأثارت تعاونًا متزايدًا بين جميع البلدان. وقد أتضح الآن أكثر من أي وقت مضى أنه من أجل تحقيق التنمية المستدامة، يجب أن تكون الجهود الوطنية والدولية شاملة وقوية. ويجب أن نأخذ في الاعتبار جميع جوانب التنمية عند التصدي للتحديات الجماعية. ويجب أن نسعى للتخفيف من الأضرار المستقبلية، وعندما تعصف بنا الشدائد، يجب أن نخطط مسبقًا لإعادة البناء بشكل أفضل.

لذلك، من الواضح أن أي نهج ناجح حقًا للتعافي من جائحة كوفيد-١٩ يجب أن يتضمن جهودًا مستنيرة بيئيًا وعلميًا لضمان أنشطة تتعلق بالمحيطات أكثر استدامة من شأنها التصدي لتغير المناخ وضرورة التمتع العادل بموارد المحيطات.

وتعمل الدول الجزرية الصغيرة النامية بالفعل على إعداد خطة لإعادة البناء بشكل أفضل مع وضع المحيطات في الاعتبار. وما فتئنا نعمل على التحضيرات وبناء القدرات لتطوير اقتصادنا الأزرق. لقد شاركنا بنشاط في المفاوضات من أجل إبرام اتفاقية جديدة بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، ونعمل مع شركائنا على تعزيز قدراتنا لا لتنفيذ مثل هذه الاتفاقية فحسب بل وللاستفادة منها.

وفي ذلك السياق، سرنا أن نصدر الشهر الماضي تقريرا بعنوان العلوم في الدول النامية الجزرية الصغيرة: تحديات القدرات والخيارات المتعلقة بالموارد الجينية البحرية للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. كما دفعنا بقوة من أجل التركيز الدولي على تأثير تغير المناخ على المحيطات، مما أدى إلى إدراج ارتفاع مستوى سطح البحر في برنامج عمل لجنة القانون الدولي وفي الحوار المتعلق بالمحيطات في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

وبينما نتطلع إلى مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات لعام ٢٠٢١، فإنه مما يثير القلق أنه لم يحرز سوى تقدم ضئيل جدا منذ المؤتمر السابق الذي عقد في عام ٢٠١٧. ولم تتحقق سوى غاية واحدة من الغايات العشرة المحددة في الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة – المتعلق بالحياة تحت الماء – بينما كان من المفترض تحقيق أربع غايات بحلول عام ٢٠٢٠. ومن الواضح أن هناك حاجة إلى تعزيز الجهود لبلوغ تلك الغايات في أقرب وقت ممكن من أجل ضمان تحقيق الهدف ١٤ بالكامل بحلول عام ٢٠٣٠. ونحن واثقون من الريادة القديرة للبرتغال وكينيا، وهما البلدان المشاركان في استضافة المؤتمر، لتوجيهنا في ذلك الاتجاه.

وبالرغم من التأجيل الحتمي لعقد المؤتمر الحكومي الدولي الرابع المعني بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام لهذا العام، يسرنا تحديد المواعيد الجديدة لانعقاد المؤتمر، ونكرر دعوتنا إلى ضمان المشاركة الشاملة والفعالة بغية اختتام المفاوضات على نحو عاجل.

إن الوقت عامل حاسم الأهمية عندما يتعلق الأمر بالحفاظ على أعالي البحار للأجيال القادمة، ومن الأهمية بمكان أيضًا إدراك الفوائد قصيرة وطويلة الأجل لاستخدامها المستدام. فعلى سبيل المثال، استخدمت الأحياء الدقيقة من أعماق البحار في حافظات الاختبارات الطبية لفيروس كورونا، مما يوضح أنه من الأهمية بمكان التأكد من أننا جميعًا قادرون على الاستمرار في جني الفوائد الهائلة التي توفرها

المحيطات، لا سيما في التعامل مع التحديات الجديدة والناشئة.

ومع بدء عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة في العام المقبل، نذكر الدول بضرورة تقديم المساعدة الفنية وبناء القدرات للبلدان النامية من أجل سد الفجوات ومواصلة الاستثمار في الاستخدام الكامل للموارد البحرية من أجل التنمية المستدامة. وتتمتع الدول الجزرية الصغيرة النامية أيضًا بقدرة فريدة على المساهمة في هذا المجال، حيث أن لدينا آلاف السنين من المعرفة التقليدية التراكمية بشأن المحيطات، إضافة إلى باحثين قادرين ومتفانين يمكنهم المساهمة في وجهات نظر مبتكرة.

ونحث الدول على التصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، مثل التحديات التي تواجه محيطاتنا حاليا، من خلال التفكير المبتكر، والدافع السياسي اللازم، وروح التعاون والشراكات من أجل صالحنا الجماعي. ونحث الدول على استكمال النُهُج البشرية لتحقيق التنمية بنُهج تتمحور حول البيئة. ويمكننا أن نلبي احتياجات الأجيال الحالية والقادمة وفي الوقت نفسه حماية جميع أشكال الحياة على الأرض على نطاق أوسع.

إن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما فتئت منذ أمد بعيد تحمي المحيطات والآن – في عالم مترابط ومتصل – فإننا جميعاً نُشرف على موارده. لدينا الكثير لنتعلمه عن الأرض ومحيطاتها، ولكن الوقت ينفد لحمايتها.

لقد قلت إن هذا العقد القادم سيكون عقدا يتسم بإلحاح بالغ، ولكنني أكرر أنه يجب أيضا أن يكون عقدا للأمل والتطلعات. إننا نواجه فرصة فريدة لإعادة البناء بشكل أفضل مع بداية عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة ومع عقد العمل لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وتتطلع الدول الجزرية الصغيرة إلى خطة العمل التحويلية التي تضطلع جميع الدول الأعضاء بالعمل على تحقيقها.

السيدة رايلي (بربادوس) (*تكلمت بالإنكليزية*): يشرفني أن أدلي بهذا البيان باسم الدول الأعضاء الـ ١٤ في الجماعة الكاريبية، التي تؤيد البيان الذي أدلى به ممثل بليز باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

وتشكر الجماعة الكاريبية الأمين العام على تقريره (A/75/340)، الذي يسلط الضوء على التطورات الأخيرة في شؤون المحيطات وقانون البحار. وعليه، يسر الجماعة الكاريبية أن تشارك في هذه المناقشة نظرا لأهمية المحيطات في سلامة الدول الجزرية الصغيرة ورفاهها.

وبينما لم نتمكن من المشاركة بالطريقة المعتادة في المفاوضات بشأن مشروع القرار السنوي المتعلق باستدامة مصائد الأسماك (A/75/L.40) ومشروع القرار الجامع بشأن المحيطات وقانون البحار (A/75/L.39)، فقد تمكنا من النظر في مجموعة متنوعة من الولايات التي تتيح تنفيذهما في ٢٠٢١ و ٢٠٢٢ والتوصل إلى اتفاق بشأنهما. ولذلك، نود أن نعرب عن تقديرنا لميسري مشروعي القرارين على قيادة أعمالنا وتوجيهها من خلال تلك المشاورات في ظل ظروف استثنائية.

وكان على الدول الجزرية الصغيرة النامية في الجماعة الكاريبية، شأنها شأن بلدان كثيرة أخرى في جميع أنحاء العالم، أن تتصدى لآثار جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على مجتمعاتها واقتصاداتها. وذلك يعني بالنسبة لنا تحول الاهتمام الذي تمس الحاجة إليه هذا العام من رسم مسار لحفظ محيطاتنا واستخدامها على نحو مستدام إلى النجاة من هجمة جائحة نجم عنها تعطل اقتصاداتنا فعليا.

وذلك يعني أيضا أن العديد من الناس الذين يعملون في صناعة السياحة قد فقدوا وظائفهم أو يعملون حاليا في أضيق الحدود. وعلاوة على ذلك، وكما يشير الأمين العام في تقريره، فقد أثرت الجائحة على جميع قطاعات الاقتصاد العالمي، بما في ذلك سلاسل الإمداد والقيمة العالمية، ومن المتوقع أن تؤخر كثيرا تحقيق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة والغايات ذات الصلة. ولا تزال الجماعة الكاريبية يساورها القلق أيضا إزاء الآثار الضارة التي خلفتها الجائحة على البحارة، ولا سيما فيما يتعلق بظروف عملهم في البحر.

لكن وعلى الرغم من أن هذه الجائحة قد تسببت في زعزعة

الاستقرار، فإن تأثيرها لا يقارن بالدمار الذي سينجم عن تغير المناخ إذا لم يتخذ إجراء حاسم. لذلك، نؤكد من جديد تقديرنا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ على تقريرها الخاص لعام ٢٠١٩ المعنون "المحيطات والغلاف الجليدي في مناخ متغير"، الذي يسلط الضوء على الآثار الخاصة الناجمة عن تغير المناخ على الدول الجزرية الصغيرة النامية والجزر المنخفضة والسواحل والمجتمعات المحلية، فضلا عن الحاجة الملحة لاتخاذ إجراءات ملموسة للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها.

كما تشكر الجماعة الكاريبية الأمين العام على جهوده المتواصلة لوضع أزمة المناخ في مقدمة الاهتمامات الدولية. ونتفق معه على أن الوقت قد حان لزيادة الزخم فيما يتعلق بالتصدي لآثار تغير المناخ بتقديم مساهمات طموحة محددة وطنيا واستراتيجيات مناخية طويلة الأجل. وما زالت الأخطار المتصلة بالمناخ وما يرتبط بها من آثار تجعلنا نستشعر وجودها على الصعيد العالمي. وشهد موسم الأعاصير لعام ٢٠٢٠ نحو ٣٠ عاصفة مسماة، مما أسفر عن فيضانات غير مسبوقة وخسائر وأضرار كبيرة في منطقتنا.

وكما ذكر في الموجز التنفيذي لتقرير حالة المناخ في منطقة البحر الكاريبي الذي أُصدر مؤخراً،

"سيكون اتخاذ القرارات الاستباقي والقائم على أساس الأدلة أساسياً في عملية التحول من المجتمعات الضعيفة إلى المجتمعات الكاريبية القادرة على الصمود".

ولذلك، نتطلع إلى عقد مؤتمر قمة الطموح المناخي في وقت لاحق من هذا الشهر، ونحث الدول الأعضاء على اتخاذ خطوات حاسمة لضمان تحقيق هدفنا "حصر ارتفاع درجة الحرارة في العالم عند ١،٥ درجة مئوية ١ لنبقى على قيد الحياة". وترحب الجماعة الكاريبية أيضا بإصدار التقرير الثاني لتقييم المحيطات في العالم. ويبحث التقرير، الذي يسعى إلى تقييم التطورات والتغيرات في المحيطات منذ عام ٢٠١٥، بشكل مفصل في العوامل والضغوط وآثارها على البيئة البحرية، فضلا عن العلاقات بين تلك العوامل والضغوط. وفي حين أن التقرير لا يقدم تحليلا للسياسات أو توصيات، فإنه فريد في نطاقه الذي يقدم تقييما بحريا عالميا متكاملا.

وفي ذلك الصدد، تود الجماعة الكاريبية أن تعرب عن تقديرها العميق لفريق الخبراء ومجموعات الخبراء على عملهم المتفاني في إنجاز التقرير كما هو مخطط له، بالرغم من التحديات الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩ وانتشارها.

ولا تزال الجماعة الكاريبية يساورها القلق إزاء الأخطار التي تهدد بقاءها ذاته جراء ارتفاع مستوى سطح البحر. فكما يشير الأمين العام في تقريره، فإن المتوسط العالمي لارتفاع مستوى سطح البحر الآن عند أعلى مستوياته منذ أن بدأت سجلات قياس الارتفاع العالية الدقة، ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع مستوى سطح البحر بمعدل متسارع. ولذلك نود أن نكرر شكرنا للهيئة الحكومية الدولية المعنية بتغير المناخ ولجنة القانون الدولي على عملهما الحسن التوقيت بشأن هذه المسألة. ونشكر اللجنة، على وجه الخصوص، على إصدارها ورقة المسائل الأولى وعلى تقاريرها الشفوية. وبينما نأسف لعدم إمكانية تلقي تقرير مكتوب بسبب تأثير الجائحة على عمل اللجنة، فإننا نتطلع إلى نظرها رسميا في ورقة المسائل في العام المقبل. وتتطلع الجماعة الكاريبية أيضا إلى النظر في هذه المسألة في عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية المتعلقة بالمحيطات وقانون البحار في العام المقبل.

وتدعم الجماعة الكاريبية بقوة عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، الذي يمكن أن يغير قواعد اللعبة في النهوض بالبحث العلمي البحري واستخدامه وإجرائه. ونؤيد رؤية العقد المعنونة "العلم الذي نحتاجه للمحيطات التي نصبو إليها". وفي ذلك الصدد، ترى الجماعة الكاريبية أن العقد سيوفر فرصة لتوسيع نطاق العلوم البحرية في فهمنا للمحيطات، والاسترشاد بها في صنع القرار القائم على العلم، ويعزز التفاعل بين العلوم السياسات. ونحن على ثقة بأن العقد سييسر التنفيذ الكامل للجزئين الثالث عشر والرابع عشر من الاتفاقية من خلال تعزيز بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية

بشكل فعال. وتشكر الجماعة الكاريبية اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة على قيامها بتجربة آليتها العالمية لتبادل المعلومات في المنطقة.

وتؤكد الجماعة الكاريبية أهمية بناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية في تيسير التنفيذ الكامل للالتزامات بموجب الاتفاقية. ونشيد بجهود شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار لتلبية تلك الاحتياجات من خلال برامجها لبناء القدرات. ونود أن نسلط الضوء، على وجه الخصوص، على عمل الشعبة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في تنفيذ مشروع في دولتين من دولنا الأعضاء – وهما بليز وبربادوس – لوضع استراتيجية للاقتصاد والتجارة المتعلقة بالمحيطات قائمة على الأدلة ومتسقة من حيث السياسات.

وما زلنا ملتزمين بالتوجيه الذي صدر لنافي القرار ٧١/٢٢٤ فيما يتعلق بالتنمية المستدامة للبحر الكاريبي للحاضر والمستقبل.

وعلاوة على ذلك، نقدر العمل الذي تضطلع به الشعبة في إدارة صناديق التبرعات الاستئمانية والزمالات والمنح الدراسية، ونغتنم هذه الفرصة لنشكر البلدان المانحة على دعمها المستمر لتلك البرامج. وتتطلع الجماعة الكاريبية أيضا إلى نشر دليل في العام المقبل عن صناديق بناء القدرات والتبرعات الاستئمانية التي تديرها الشعبة.

وتأسف الجماعة الكاريبية، شأنها شأن الكثيرين، لأنه تعين تأجيل الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية بسبب جائحة كوفيد-١٩ وما نتج عنها من قيود على عقد الاجتماعات في المقر. والجماعة الكاريبية تكرر تأكيد تأييدها لإبرام ذلك الاتفاق الهام والرائد، الذي سيساعد المجتمع الدولي على إدارة المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية على نحو أفضل.

وكما أوضح وزراء خارجيتنا في العام الماضي، من الأهمية بمكان أن يتضمن الاتفاق الجديد بشأن صك ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام أحكاما تقر بالظروف الخاصة للدول الجزرية الصغيرة النامية، ويشمل طرائق وآليات فعالة لبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية، ويحقق التوازن الصحيح بين حفظ التنوع البحري واستخدامه المستدام.

ولذلك تشكر الجماعة الكاريبية رئيس المؤتمر، وتحديدا حكومات بلجيكا وكوستاريكا وموناكو والشركاء الآخرين، على العمل الذي أنجز بين الدورات. ولا تزال الجماعة الكاريبية تأمل في أن يكون الاتفاق الجديد طموحا في نتائجه وأن يحقق على نحو فعال رؤية واضعي الاتفاقية فيما يتعلق بالاستخدام المنصف والكفؤ لمواردنا البحرية.

فلم يعد من الممكن بقاء الأمور على حالها. وعليه نرحب بعقد الدورة الرابعة والأخيرة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام في آب/أغسطس ٢٠٢١، حالما يتسنى استيفاء الشروط التي سبق أن أشار إليها رئيس المؤتمر للسماح بمشاركة جميع الوفود مشاركة آمنة وفعالة.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاق عام ١٩٩٥ لتنفيذ ما تتضمنه اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ من أحكام بشأن حفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأرصدة السمكية الكثيرة الارتحال والصكوك ذات الصلة تفرض واجب التعاون على المستويات الدولية والإقليمية والوطنية. وترى الجماعة الكاريبية أن التعاون على تلك المستويات، وكذلك مع المنظمات والصناديق والبرامج الدولية والوكالات المتخصصة، أمر حاسم لصحة المحيطات، وبالتالي لصحة البشرية.

وفي ذلك الصدد، لا تزال منطقتنا المستفيدة من مشروع يرعاه مرفق البيئة العالمية معنون "تعزيز الأولويات الوطنية للاقتصاد الأزرق من خلال تخطيط الحيز البحري في النظام الإيكولوجي البحري الكبير في منطقة البحر الكاريبي". ويساعد دعم مرفق البيئة العالمية أيضا على تحقيق مذكرة تفاهم للشراكة بين الدول والمؤسسات الإقليمية في منطقة البحر الكاريبي الكبرى للنهوض بالتنسيق والتعاون الإقليميين في

مشروع النظم الإيكولوجية البحرية الكبرى في منطقة البحر الكاريبي في مجالات استدامة مصائد الأسماك، ومكافحة التلوث، واستعادة الموائل، وفرص الاقتصاد الأزرق. والدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية حريصة على أن تؤتي تلك العملية ثمارها بغية تحسين إدارة الموارد البحرية الحية المشتركة ورأس المال الطبيعي.

والجماعة الكاريبية، بوصفها جماعة تضم دولا جزرية صغيرة نامية، ترتبط بعلاقة وثيقة مع محيطاتنا وبحارنا. وهي جزء أساسي من تراثنا الاقتصادي والاجتماعي والثقافي. ونأسف لأنه لم يتسن عقد مؤتمر المحيطات هذا العام، ولكننا نتطلع إلى العمل مع كينيا والبرتغال، وكذلك مع ميسري مشروع الإعلان السياسي، لضمان عقد مؤتمر مثمر وناجح. ونغتنم هذه الفرصة أيضا لنشكر شركاءنا الثنائيين ومنظومة الأمم المتحدة على دعمهم للمنطقة.

ولا تزال الجماعة الكاريبية رائدة في الجهود المبذولة لتنفيذ خطط الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك. وتعزيزا لذلك الهدف، حددت الآلية الإقليمية الكاريبية لمصائد الأسماك سبع استراتيجيات ذات أولوية. غير أن بناء القدرات وتعزيز المؤسسات والتدريب ستكون عوامل حاسمة لتحقيق تنمية إمكانات مصائد الأسماك لدينا والنمو الاقتصادي الأزرق، كما أكد وزراء بلداننا في وقت سابق من هذا العام.

وفي ذلك الصدد، ستواصل المنطقة التركيز على المسائل التالية: جمع البيانات؛ ونهج النظام الإيكولوجي في مصائد الأسماك؛ ونظم الصحة والصحة النباتية وإدارة الجودة في مصائد الأسماك؛ وتحليل سلاسل الإمداد؛ ورصد مصائد الأسماك ومراقبتها وإنفاذ نظم مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، ضمن أمور أخرى.

وعليه، ترحب الجماعة الكاريبية بعقد الجولة الخامسة عشرة من المشاورات غير الرسمية للدول خلال النصف الثاني من عام ٢٠٢١، التي ستركز على موضوع "تنفيذ نهج مراع للنظام الإيكولوجي إزاء إدارة مصائد الأسماك". ونحيط علما أيضا بالاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر الاستعراض المستأنف المعني باتفاق عام ١٩٩٥ خلال النصف الأول من عام ٢٠٢٢.

وتلتزم الجماعة الكاريبية بحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها. وفي ذلك الصدد، أبرم عدد من الدول الأعضاء في جماعتنا عدة اتفاقات متعددة الأطراف تتعلق بالبيئة ومصائد الأسماك، بما في ذلك تصديق بربادوس على اتفاقية روتردام في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٢٠.

وختاما، تود الجماعة الكاريبية أن تؤكد على أهمية المؤسسات في إطار الاتفاقية التي تسهم في تنفيذها بشكل سلمي ومجد. وفي ذلك الصدد، نود أن ننوه بعمل لجنة حدود الجرف القاري وندعم الجهود الرامية إلى تحسين ظروف عمل أعضائها، بما في ذلك التحديات التي يواجهها بعضهم في مواصلة عملهم أثناء جائحة كوفيد-١٩. ولذلك، يسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن قرار استخدام صناديق التبرعات الاستئمانية لتيسير المشاركة عن بعد لأعضاء اللجنة المتضررين.

وتشيد الجماعة الكاريبية أيضا بعمل السلطة الدولية لقاع البحار، التي يقع مقرها في دولة جامايكا الشقيقة. ونهنئ السلطة على عملها لوضع خطة الإدارة البيئية الإقليمية للجزء الشمالي من ٠مرتفع وسط المحيط الأطلسي، فضلا عن النهوض بالبحث العلمي البحري في المنطقة.

وفيما يتعلق بالمحكمة الدولية لقانون البحار، تحيط الجماعة الكاريبية علما بالعمل الذي تضطلع به المحكمة، بما في ذلك قرار إنشاء دائرة خاصة للنظر في إحدى المسائل المعروضة عليها. ونود أيضا أن نغتنم هذه المناسبة للإعراب عن تقديرنا للدول الأعضاء لانتخابها القاضية كاثي – آن براون لعضوية المحكمة. ونحن واثقون من أن خبرتها الكبيرة ستكون إضافة قيّمة للمحكمة.

الرئيس (*تكلم بالإنكليزية*): أعطي الكلمة الآن للمراقب عن الاتحاد الأوروبي.

السيد غونزاتو (الاتحاد الأوروبي) (*تكلم بالإنكليزية*): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إلى الاتحاد، وهي مقدونيا الشمالية والجبل

الأسود وصربيا وألبانيا؛ وبلد عملية الاستقرار والانتساب والمرشح المحتمل، البوسنة والهرسك؛ فضلا عن أوكرانيا، وجمهورية مولدوفا، وجورجيا.

بينما كنا نجري هذه المناقشة في العام الماضي (انظر A/74/PV.42)، كان يُتوخى أن يكون عام ٢٠٢٠ عام المحيطات. لكنه أضحى عام جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) التي تسببت في تأجيل العديد من اجتماعات الأمم المتحدة وعملياتها المتصلة بالمحيطات، بما في ذلك الدورة الرابعة المقبلة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية، ومؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات واستعراض صيد الأسماك في قاع البحار.

ويسر الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه رؤية أننا، بالرغم من الحالة الصعبة، نجتمع هنا لمناقشة المحيطات وقانون البحار، وتحديدا مشروعي قرارين هامين (A/75/L.39 و A/75/L.40) من شأنهما تعزيز إدارة المحيطات. وبالنسبة للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه، فإن الركيزة الأساسية لإدارة المحيطات هي اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تنشئ الإطار القانوني الشامل الذي يتعين أن ينفذ بموجبه جميع ما يجري في المحيطات والبحار من أنشطة.

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بأطرافها الـ ١٦٨، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي، معترف بها عن حق، باعتبارها دستور المحيطات، وتعكس أحكامها عموما القانون الدولي العرفي، وبالتالي فهي ملزمة لجميع الدول، بغض النظر عما إذا كانت قد انضمت إلى الاتفاقية أم لا. وتسهم الاتفاقية، بإنشاء النظام القانوني للبحار والمحيطات، في تحقيق التنمية المستدامة، وكذلك في السلام والأمن والتعاون والعلاقات الودية بين جميع الأمم.

وتحقيقا لهذه الغاية، من الضروري احترام الحريات التي تتمتع بها جميع الدول بموجب الاتفاقية، بما في ذلك الدول غير الساحلية، وكذلك السيادة والحقوق السيادية للدول الساحلية على مناطقها البحرية، بما في ذلك تلك التي تولدها الجزر. وينطوي ذلك، في جملة أمور، على مسؤولية جميع الدول عن ضمان أن تكون جميع الترتيبات المشتركة بين الدول، بما في ذلك ترسيم الحدود البحرية، متسقة مع القواعد العامة للقانون الدولي.

ويجب على جميع أعضاء المجتمع الدولي الالتزام بالمبادئ والقواعد الأساسية لقانون البحار والامتناع عن أي عمل قد يقوض الاستقرار والأمن الإقليميين. ولا يزال الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أطرافا ملتزمين باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والاتفاقات المتعلقة بتنفيذها، بما في ذلك اتفاقات الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية. ويحدونا أمل وطيد في أن يتحقق يوما هدف المشاركة العالمية في هذه الاتفاقية.

ومع ذلك، فإننا نسلّم بضرورة كفالة أن تظل الاتفاقية مواكبة للعصر وقادرة على مواجهة التحديات الراهنة والمستقبلية. ولهذا السبب، يعتقد الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أن من المهم مواصلة واستكمال أعمال المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام.

ومن الضروري الآن أكثر من أي وقت مضى إبرام اتفاق تنفيذ طموح لحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في أقرب وقت ممكن – حبذا أن يكون ذلك في العام المقبل إن أمكن. ولا يزال ذلك يشكل أولوية سياسية للاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه. ولهذا الغرض، شاركنا في العمل الذي جرى بين الدورات بشأن نص مشروع الاتفاق، وما زلنا ملتزمين بالمشاركة مع جميع الوفود لاختتام المفاوضات.

وعندما بدأنا التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات في وقت سابق من هذا العام قبل أن تحل بنا الجائحة، أوضحت المعلومات التي قدمها الأمين العام أن الغايات الأربع للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة التي سيحين موعد إنجازها في عام ٢٠٢٠ لن تتحقق. وللأسف، وعلى الرغم من التزاماتنا، فإن حالة المحيطات

وصحتها لا تتحسنان. فلا تزال المحيطات تواجه تحديات ناجمة عن آثار تغير المناخ؛ والتلوث، بما في ذلك التلوث الناجم عن الجسيمات البلاستيكية الدقيقة؛ والمغذيات الزائدة؛ والضجيج تحت الماء الناجم عن الأنشطة البشرية؛ والإفراط في استغلال الموارد السمكية؛ والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم؛ واستمرار فقدان التنوع البيولوجي. وتتطلب تلك التهديدات الواسعة الانتشار التزامنا السياسي الجماعي والراسخ واتخاذ إجراءات فعالة تمشيا مع المبدأ الوقائي ونهج النظام الإيكولوجي، إن أردنا النجاح في جعل المحيطات نظيفة وصحية ومنتجة وإبقائها في تلك الحال.

وفي ضوء ذلك، يجب أن تهدف استراتيجيات التعافي لمعالجة الآثار الاجتماعية والاقتصادية لجائحة كوفيد-١٩ أيضا إلى الحفاظ على صحة المحيطات وإنتاجيتها، ومكافحة تغير المناخ، ووقف فقدان التنوع البيولوجي، والتصدي للجوع والفقر. فلا توجد خيارات بين "هذا أو ذاك". ويجب علينا جميعا أن نتصدى لتلك التحديات خلال مرحلة التعافي لكي نصبح أقدر على التكيف مع الصدمات في المستقبل، وينبغي ألا ننسى أن اقتصادات المحيطات المستدامة – الاقتصاد الأزرق – أصبحت ذات أهمية متزايدة بالنسبة للعديد من البلدان المختلفة لمساعدتها على تحقيق تطلعاتها الإنمائية.

وثمة تحد إضافي لاستدامة المحيطات يتمثل في والإعانات الضارة التي تسهم في قدرات الصيد المفرطة والصيد المفرط وفي صيد الأسماك غير المشروع وغير المنظم وغير المبلغ عنه، وأنها تشكل إحدى العقبات الرئيسية أمام تحقيق التنمية المستدامة لمصائد الأسماك. ونأمل في أن تختتم هذه السنة مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن التصدي للإعانات الضارة، تمشيا مع الالتزام الوارد في إطار الغاية ١٤,٦ من أهداف التنمية المستدامة. ونظل ملتزمين التزاما كاملا بكفالة تنفيذ ذلك في أقرب وقت ممكن.

ولدينا قناعة راسخة بأن أفضل سبيل للمضي قدما في التعافي من الجائحة هو إعادة بناء اقتصادات أكثر خضرة وأكثر زرقة، تمشيا مع الالتزام بحماية المحيطات والحفاظ عليها، الذي يتطلب اتخاذ القرارات على أساس أفضل العلوم المتاحة. وفي هذا الصدد، يرحب الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه بالنتائج التي خلص إليها تقرير التقييم العالمي الثاني للمحيطات في إطار العملية المنتظمة ويتطلع إلى دورته الثالثة. ونود أن نشكر الرئيسين المشاركين والخبراء، بمن فيهم القائمون على الصياغة والمراجعون وجميع المعنيين على المساعدة المفيدة التي قدمت إلى واضعي السياسات. ونود أيضا أن نشكر اللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات على عملها في إعداد خطة تنفيذ عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠). ونشجع المشاركة الكبيرة في العقد، الأمر الذي من شأنه أن يوفر لنا العلم الذي نحتاجه للمستقبل الذي نصبو إليه.

وإذ أنتقل إلى المسائل المتعلقة بالبعد الاجتماعي والإنساني، يود الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التنويه بالدور الهام الذي يؤديه البحارة والصيادون في تزويدنا بالسلع، بما في ذلك الأدوية والمعدات المستخدمة في مكافحة جائحة كوفيد-١٩ فضلا عن الأغذية. ولكن مئات الآلاف من البحارة والصيادين عالقون على متن سفنهم. ونود أن ننضم إلى النداء الذي وجهه الأمين العام لحل تلك المسألة. ومرة أخرى، نود أن نرحب باتخاذ الجمعية العامة للقرار ١٧/٧٥، المعنون "التعاون الدولي في التصدي للتحديات التي يواجهها البحارة بسبب جائحة كوفيد-١٩ من أجل دعم سلاسل الإمداد العالمية"، بتوافق الآراء في الأسبوع الماضي.

ونعتقد أنه من الضروري أيضا أن نحسم في أقرب وقت ممكن المسائل التي طال أمدها والمتعلقة بظروف العمل، بما في ذلك فيما يتعلق بتغطية التأمين الطبي، لأعضاء لجنة حدود الجرف القاري. ويرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنهم يجب أن يعملوا في ظروف مناسبة بينما يخدمون المجتمع العالمي في نيويورك.

إننا ندرك أن مشروعي القرارين A/75/L.39 و A/75/L.40 اللذين نناقشهما اليوم من الصكوك الهامة في سياق تعزيز إدارة المحيطات. ولهذا السبب، شارك الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه مشاركة نشطة في المشاورات بشأنهما. ويسعدنا أن ننوه بموافقة

جميع الوفود على أن يستمر نشر التقارير المتعلقة بطلبات تقديم مساهمات في مختلف العمليات دون تحرير كما ترد للشعبة على موقعها الشبكي، وفقا للممارسة المتبعة. ونعتقد أن ذلك سيعزز الشفافية وتبادل المعلومات.

ختاما، نود أن نعرب عن تقديرنا للقيادة الممتازة التي أبداها منسقا مشروعي القرارين، السيدة ناتالي موريس – شارما والسيد أندرياس كرافيك. كما نعرب عن امتناننا للأمانة العامة ولشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملهما الممتاز ودعمهما المستمر على الرغم من الظروف الصعبة في هذا العام. ونتطلع إلى مواصلة عملنا في العام المقبل بشأن العمليات والاجتماعات التي لم يتسن عقدها في هذا العام.

السيد فيفيلد (أستراليا) (*تكلم بالإنكليزية*): إن أستراليا واضحة بشأن أولوياتها على الصعيد الدولي وفي منطقة المحيطين الهندي والهادئ. فنحن ملتزمون بتعزيز وصون حرية التجارة وحرية الملاحة. ونريد أن تحظى حقوق جميع الدول بالاحترام. ونشجع على حفظ الموارد البحرية ومصائد الأسماك واستخدامها المستدام. ونشدد بقوة على الحفاظ على سلامة المحيطات والنظم الإيكولوجية البحرية نظرا لأهمية المحيطات بالنسبة للأمن الاقتصادي وسبل العيش، ولا سيما في منطقتنا. ونؤيد بقوة التسوية السلمية للمنازعات وفقا للقانون الدولي. واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار تحدد قواعد واضحة بشأن كل تلك الأهداف.

وكما نؤكد من جديد في كل عام في قرار المحيطات وقانون البحار، فإن الاتفاقية تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن تُنفذ في سياقه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار. إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي بحق "دستور البحار والمحيطات". وهي توفر نظاما قانونيا شاملا يحكم تفاعل الدول وتعاونها في المحيطات، من الملاحة والحفظ إلى كيفية تحديد الاستحقاقات البحرية للدول. وتوفر الاتفاقية أساسا للسلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي. وتدعم جميع الدول في ممارسة حقوقها وحرياتها وفي الامتثال لالتزاماتها في المحيطات والبحار.

وهذا أمر حيوي بصفة خاصة في بحر الصين الجنوبي. وكما أكدنا في مذكرتنا إلى لجنة حدود الجرف القاري في ٢٣ تموز/يوليه، فإن أستراليا لا تنحاز إلى أي طرف بشأن المطالب الإقليمية المتنافسة في بحر الصين الجنوبي، ولكننا لا نقبل المطالبات البحرية التي لا تتسق مع اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وعززت تلك المذكرة موقفنا القديم بأن قرار التحكيم لعام ٢٠١٦ المتعلق ببحر الصين الجنوبي نهائي وملزم للأطراف وينبغي احترامه. ولا يزال يساورنا القلق إزاء الأعمال المزعزعة للاستقرار في بحر الصين الجنوبي، بما في ذلك عسكرة المناطق المتنازع عليها والإجراءات الرامية إلى تعطيل أنشطة استغلال الموارد التي تقوم بها بلدان أخرى والاستخدام الخطير أو القسري لسفن خفر السواحل والميليشيات البحرية. ونحثّ جميع أصحاب المطالبات على اتخاذ خطوات ذات مغزى لتخفيف حدة التوترات وبناء الثقة ووقف الأعمال التي يمكن أن تقوض الاستقرار أو تؤدي إلى التصعيد.

ونشيد بالجهود المستمرة التي تبذلها السلطة الدولية لقاع البحار لوضع مشروع قواعد لعمليات استغلال التعدين في أعماق البحار في المنطقة ونؤكد أهمية وضع قواعد قوية لضمان حماية البيئة البحرية. وأستراليا، بصفتها عضوًا في أسرة جزر المحيط الهادئ، تلتزم بأن يكون المحيط الهادئ مساحة زرقاء آمنة ومزدهرة ومستدامة. وتلزم اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار البلدان بالتعاون لحفظ الموارد الحية للمحيطات وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها.

وتؤيد أستراليا بقوة وضع اتفاق للتنفيذ في إطار اتفاقية قانون البحار لمعالجة حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وسيساعد الاتفاق الجديد على إنشاء مناطق بحرية محمية جديدة في أعالي البحار. وندعو الدول الأعضاء إلى مواصلة العمل فيما بين الدورات لضمان أن نتمكن من التوصل إلى اتفاق طموح وشامل في الدورة الرابعة والأخيرة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

ونشيد أيضا بالاهتمام الوثيق الذي ما زالت الجمعية العامة تكرسه

لمسألة ارتفاع مستوى سطح البحر. ونرحب بنظر لجنة القانون الدولي في هذه المسألة، التي تكتسي آثارها أهمية حيوية بالنسبة لجميع الدول، بما في ذلك الدول المنخفضة في مجتمعنا في المحيط الهادئ. وقد أقر العمل الجاري للجنة، من خلال ورقة المسائل الأولى، بالتحديات الإنمائية والاقتصادية والبيئية الكبيرة التي تواجه الدول المتضررة وأسهم في تحديد المسائل الهامة والملحة المتعلقة بالقانون الدولي التي تتطلب منا النظر جديا فيها.

ونحث جميع الدول على أن تتعاون مع اللجنة في اضطلاعها بذلك العمل وأن تدرك أن أحد الأغراض الرئيسية لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هو توفير نظام بحري مستقر ودائم يمكن التنبؤ به، يحقق توازن المصالح لجميع الدول.

السيد غنغ شوانغ (الصين) (*تكلم بالصينية*): لا تزال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) تعصف بالعالم في الوقت الراهن. ويواجه العالم تحديات غير مسبوقة، كما أشار الرئيس شي جين بينغ في المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين (انظر A/75/PV.3، المرفق ١٤). إن جائحة كوفيد-١٩ تذكرنا بأننا نعيش في قرية عالمية مترابطة ذات مصالح مشتركة. كما تذكرنا بأن البشرية يجب أن تطلق ثورة خضراء وأن تعجل بالجهود الرامية إلى تعزيز التنمية الخضراء واتباع أسلوب حياة مراع للبيئة والحفاظ عليها وجعل أمنا الأرض مكانا أفضل للجميع.

إن الأرض التي نتشاركها هي كوكب أزرق، وجعل العالم مكانا أفضل سيتطلب منا العمل معا لحماية هذا الكوكب الأزرق وتطويره وصونه وإدارته بشكل صحيح. ويجب أن نعمل معا لإقامة نظام يتسم بجودة فائقة لإدارة المحيطات. إن اتساع المحيط يأتي من جميع الأنهار التي تصب وتجري فيه. وتحسين الإدارة العالمية للمحيطات يتطلب أيضا استنفار حصافة جميع الأطراف.

ويجب أن نتمسك برؤية الحوكمة العالمية المتمثلة في إجراء مشاورات مستفيضة وتقديم إسهامات مشتركة من أجل المنافع المشتركة وأن نحسن باستمرار قواعد إدارة المحيطات على الصعيد العالمي وأن نسعى إلى سد الفجوات والثغرات فيها. إن التفسير الدقيق والشامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وتطبيقها بحسن نية هو أساس التعاون والإدارة في المجال البحري.

تظل المسائل التي لا تشملها الاتفاقية خاضعة لقواعد ومبادئ القواعد العامة في القانون الدولي. ويجب أن نعمل معا للحفاظ على بيئة إيكولوجية بحرية عالية الجودة. إن بناء عالم نظيف وبديع لا ينفصل عن الحفاظ على محيط نظيف وجميل. وعلينا أن نستكشف كيف نعيش في وئام مع المحيطات وأن ندير المحيطات والبحار والأراضي والأنهار بطريقة متكاملة. ويجب أن نواصل تعزيز منع التلوث البيئي البحري ومكافحته، وحماية التنوع البيولوجي البحري، وتعزيز حفظ النظم الإيكولوجية البحرية وإصلاحها.

ويجب أن نعمل معا لتطوير اقتصاد بحري عالي الجودة. فالاقتصاد البحري يؤثر على النمو الاقتصادي العالمي ورفاه شعوب كل بلد. ويجب علينا أن نعزز التنمية الاقتصادية البحرية والحماية الإيكولوجية بطريقة منسقة ومتكاملة، وأن نعزز نوعية وكفاءة التنمية الاقتصادية البحرية، وأن نحقق التنمية المنظمة للموارد البحرية واستخدامها، وأن نساعد على بناء حيوية وزخم جديدين من مرحلة ما بعد التعافي من جائحة كوفيد-١٩ في الاقتصاد العالمي.

ويجب أن نعمل معا لإقامة شراكة زرقاء عالية الجودة. والتعاون أساسي لضمان التنمية المستدامة للمحيطات. ويجب علينا إقامة شراكة زرقاء مفتوحة وشاملة وملموسة وعملية لتحقيق المنافع المتبادلة والنتائج التي تحقق مكاسب للجميع. ويجب أن نسعى إلى تحقيق المصالح المشتركة والمتقاربة لجميع الأطراف، وأن نعزز تكامل المنافع في الصناعة البحرية، وأن نحمي البيئة البحرية معا، وأن نضمن السلامة والأمن البحريين، وأن نعمل على تسوية النزاعات البحرية عن طريق الحوار.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ماسوكو (إسواتيني).

نظراً لتأثير الجائحة، تباطأ الزخم في التوصل إلى صك دولي

ملزم قانونًا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واللوائح المتعلقة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة هذا العام. وقد شاركت الحكومة الصينية بنشاط في المناقشات ذات الصلة التي جرت فيما بين الدورات بنهج مسؤول وبناء.

وتعتقد الصين أن التفاوض على اتفاق بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام يجب أن يمنح اهتماما بمضمون الصك أكثر من توقيت بدء نفاذه من أجل ضمان المعالجة المتوازنة للعلاقة بين حفظ الموارد واستخدامها المستدام، مع مراعاة شواغل جميع الأطراف وصون المصالح العامة للمجتمع الدولي ككل.

ويجب أن تجسد الأنظمة المتعلقة باستغلال الموارد البحرية في المنطقة الأحكام ذات الصلة من الاتفاقية واتفاق التنفيذ لعام ١٩٩٤ بطريقة شاملة وكاملة وصارمة، بغية ضمان توازن معقول لا بين مصالح مختلف الأطراف المعنية فحسب، بل بين استغلال أعماق البحار وحماية البيئة.

وتؤدي المحكمة الدولية لقانون البحار والسلطة الدولية لقاع البحار ولجنة حدود الجرف القاري، التي أنشئت بموجب الاتفاقية، دورا هاما في إدارة المحيطات على الصعيد العالمي. وتؤيد الصين بنشاط عمل هذه الكيانات الرئيسية الثلاثة، وتقدم بانتظام تبرعات إلى الصناديق ذات الصلة التابعة للجنة والسلطة لمساعدة البلدان النامية على المشاركة في الأنشطة ذات الصلة.

ووقعت الصين مذكرة تفاهم مع السلطة الدولية لقاع البحار بشأن النهوض بمبادرة الحزام والطريق، وأطلقتا معا تفعيلا لمركز مشترك للتدريب والبحوث. وتعتقد الصين أن المحكمة الدولية لقانون البحار يجب أن تتقيد تقيدا صارما بمبدأ موافقة الدول، وأن تحترم احتراما كاملا حقوق الدول المعنية في أن تختار بصورة مستقلة أساليبها لتسوية المنازعات، وأن تيسر التسوية النهائية والطويلة الأجل للمنازعات.

وينبغي للجنة حدود الجرف القاري أن تلتزم بمركزها ككيان مستقل للخبرة، وأن تتقيد تقيدا صارما بنظامها الداخلي، وأن تتعامل بحصافة مع الطلبات التي تنطوي على نزاعات برية أو بحرية. ويجب أن تواصل السلطة الدولية لقاع البحار المضي قدما في وضع اللوائح الخاصة باستغلال الموارد المعدنية في المنطقة ووضع مبدأ التراث المشترك للبشرية موضع التنفيذ.

وترتبط التنمية المستدامة لمصائد الأسماك بالإدارة العالمية للمحيطات وتؤثر أيضا على الاقتصادات الوطنية وعلى سبل معيشة الناس. والصين ملتزمة بتعزيز تنمية مصائد الأسماك الخضراء وحفظ الموارد السمكية بشكل علمي واستغلالها على نحو رشيد بغية تعزيز التنمية المستدامة لمصائد الأسماك العالمية.

وأود أن أشاطركم مواقف الصين ومقترحاتها في ذلك الصدد. لا نزال ملتزمين بالتنمية الخضراء ونولي الأولوية لحفظ موارد مصائد الأسماك. وتلتزم الصين بمبدأ الاعتماد في المقام الأول على الاستزراع المائي وإنشاء نظام أخضر للاستزراع المائي. وقد تحسنت نسبة إنتاج الاستزراع المائي مقابل أنشطة صيد الأسماك من ٧٤:٢٦ عام ١٩٩٥ إلى ٧٨:٢٢ عام ٢٠١٩. وتنفذ الصين نظاما لمراقبة الحجم الكلي لموارد مصائد الأسماك البحرية، وتنفذ بصرامة وقف الصيد الصيفي وتمارس طواعية وقف الصيد في أعالي البحار على أساس تجريبي من أجل تعزيز مبادرات الإصلاح الإيكولوجي في المناطق المعنية.

ونظل ملتزمين بالتنمية المنظمة ومكافحة الصيد غير المشروع دون أي تسامح إزاء مخالفته. وقد أنشأت الصين نظاما لجمع البيانات المتعلقة بالصيد في البحار والإبلاغ عنها، وعززت رصدها لمواقع أساطيل الصيد في المحيطات ونقل المصائد في أعالي البحار. وعززنا أيضا إنفاذ قوانين مصائد الأسماك، ونشطنا في منع أنشطة الصيد غير المبلغ عنها وغير المنظمة وردعها.

كما أننا مازلنا ملتزمين بالتعاون الإنمائي ونعزز بنشاط التنمية المستدامة لمصائد الأسماك. وعززت الصين، من خلال التوقيع على اتفاقيات تعاون ثنائية في مجال صيد الأسماك وإقامة حوار ثنائي حول مصايد الأسماك وآليات التشاور، التعاون في إنفاذ القانون وتبادلت

خبرات التنمية مع الدول المعنية، وقامت بالتعجيل بتسوية أي مشاكل تنشأ في التعاون الثنائي في مجال مصائد الأسماك.

وتشارك الصين بنشاط في إدارة مصائد الأسماك الدولية والمنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك، وتنظر حاليا في الانضمام إلى اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والاتفاق بشأن التدابير التي تتخذها دولة الميناء التابع لمنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة.

وقد نبهت جائحة كوفيد-١٩ المجتمع الدولي العالم بشكل غير متوقع إلى أن البشرية مجتمع له مستقبل مشترك وأن البشر والطبيعة لا ينفصلان. والصين على استعداد للعمل مع جميع الأطراف لدعم رؤية مجتمع واحد بمستقبل مشترك، ومواصلة النهوض بالإدارة العالمية للمحيطات وتعزيز التنمية المستدامة للمحيطات بغية بناء مجتمع بحري بمستقبل مشترك.

السيدة سكيف (الأرجنتين) (*تكلمت بالإسبانية*): يؤكد وفد بلدي من جديد كل عام أن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار صك من الصكوك الدولية التي لها أكبر الآثار الاقتصادية والاستراتيجية والسياسية. وكان هدف المتفاوضين على الاتفاقية تقديم حل لجميع المسائل المتصلة بقانون البحار في صك واحد. ولذلك فإن أحكامها تشكل توازنا دقيقا بين حقوق الدول والتزاماتها.

وللمحيطات دور بالغ الأهمية في حياة الكوكب، نظرا للفوائد المتعددة التي توفرها نظمها الإيكولوجية. كما أن التنوع البيولوجي للمحيطات أساسي أيضاً لعمل النظم الإيكولوجية البحرية حتى يمكنها أن تحقق فوائدها. منذ أكثر من عقد ظلت مسألة حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام خارج نطاق الولاية الوطنية على جدول أعمال الأمم المتحدة. وبسبب جائحة مرض فيروس كورونا، أُرجئت الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي لوضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. ونؤيد العمل الممتد بين الدورات الذي دعا إليه رئيس المؤتمر الحكومي الدولي كوسيلة للحفاظ على الزخم. كما ندعو إلى التزام راسخ بالنهوض بالمفاوضات نحو إبرام معاهدة لضمان حفظ الموارد البيولوجية واستخدامها على نحو مستدام في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية.

وتؤكد الأرجنتين مجددا على أن الاتجار غير المشروع بالأنواع المهددة بالانقراض من الحيوانات والنباتات البرية، بما في ذلك عن طريق البحر، يتطلب تنفيذا لأحكام اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المهددة بالانقراض، فضلا عن تعاون الدول لوقف هذا الاتجار غير المشروع.

وتود الأرجنتين أن تعرب مجددا عن تقديرها لإسهامات المحكمة الدولية لقانون البحار في تطوير القانون الدولي، بصفة عامة، وقانون البحار، على وجه الخصوص، فضلا عن التسوية السلمية للمنازعات.

وتكرر الأرجنتين أيضا الإعراب عن تقديرها للعمل المتواصل الذي تضطلع به لجنة حدود الجرف القاري، وتعرب مرة أخرى عن قلقها بشأن ظروف عمل أعضاء اللجنة. يجب كفالة تزويدها بالموارد الكافية وتوفير ظروف العمل التي تتناسب مع أهمية عملها.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لعمل السلطة الدولية لقاع البحار، التي تشارك فيها الأرجنتين مشاركة نشطة. وقد عرف عن الأرجنتين دعمها القوي لخطة عمل السلطة في مجال البحوث العلمية البحرية دعما لعقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة.

وتعمل الأرجنتين باستمرار على تحسين المعرفة بالبحار، وتعزيز تنظيم أنشطة مصائد الأسماك، ومكافحة الصيد غير المشروع، وإلغاء الإعانات من أجل منع الصيد غير المشروع والصيد المفرط، وإعادة تكوين الأرصدة السمكية وحماية التنوع البيولوجي. ويعمل بلدنا أيضا بنشاط لتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة.

وبغية حماية وحفظ المساحات البحرية التي تمثل الموائل والنظم الإيكولوجية، أنشأت الأرجنتين النظام الوطني للمناطق البحرية

المحمية. وفيما يتعلق بحماية النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، تجدر الإشارة إلى أنه وفقا للمادة ٧٧ من الاتفاقية، فإن الموارد الآبدة للجرف القاري تخضع للحقوق السيادية للدول الساحلية على المدى الكامل لتلك المنطقة البحرية. ولذلك، فإن حفظ وإدارة هذه الموارد يخضعان للسلطة الحصرية للدول الساحلية المعنية، المسؤولة عن اتخاذ التدابير اللازمة فيما يتعلق بهذه الموارد والنظم الإيكولوجية المرتبطة بها التي يمكن أن تتأثر بممارسات الصيد المدمرة المحتملة، بما في ذلك استخدام معدات الصيد بالشباك الجرافة في أعالي البحار.

ويوجد الحطام البحري في جميع البحار في جميع أنحاء العالم، عند جميع خطوط العرض والأعماق. ونتيجة لذلك، يمثل تلوث النظم الإيكولوجية البحرية الساحلية وتفاعلاتها مع التنوع البيولوجي مشكلة معقدة ومتعددة القطاعات، ذات آثار اقتصادية واجتماعية وبيئية عالمية النطاق. ونشدد على الحاجة الهامة إلى معالجة هذه المسألة تحت رعاية الجمعية العامة. وقد اعتمد مجلس البيئة الاتحادي في الأرجنتين خطة عمل وطنية لحفظ السلاحف البحرية وبرنامج عمل وطني للحد من تفاعل السلاحف البحرية مع الحطام البحري.

والإنتاج المستدام هو الخطوة الأولى نحو التنمية المستدامة. ولذلك، من الأهمية بمكان تشجيع الابتكار والتكنولوجيات الجديدة لإنتاج المنتجات البلاستيكية وإعادة استخدامها وإعادة تدويرها والتخلص منها. ويجب أن تدار النفايات على نحو شامل لضمان ألا ينتهي بها المطاف في المسطحات المائية؛ وعندما لا يمكن تجنب ذلك، يجب اتخاذ الخطوات اللازمة للتخفيف من التلوث في المناطق المتأثرة.

ومن بين التحديات التي تواجهنا، تغير المناخ، ويجب أن تحتل الجهود الطموحة المطلوبة بشكل عاجل لتنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ موقع الصدارة. وعلى الرغم من أن مؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ سيعقد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٢١، فإن ذلك يجب ألا يسمح بعرقلة التزام الدول باتخاذ إجراءات بشأن المناخ. وفي ذلك الصدد، فإن الأرجنتين بصدد تنقيح مساهمتها المحددة وطنيا واستراتيجيتها الإنمائية الطويلة الأجل ذات الانبعاثات المنخفضة من غازات الدفيئة.

ونرحب بحقيقة أنه، في إطار الحوارات المعنية بالمناخ، التي عقدت قبل بضعة أيام، تم توفير حيز لأول مرة لإجراء حوار غير رسمي بشأن تغير المناخ والمحيطات. ونأمل أن نواصل هذا الحوار في عام ٢٠٢١ لمناقشة وتبادل الممارسات الجيدة في دراسة العلاقات التي تربط ظاهرة تغير المناخ بالمحيطات.

والأرجنتين رائدة في تعزيز مصائد الأسماك المستدامة. ويتضمن القانون ٢٤٩٢٢، الذي أنشأ النظام الاتحادي لمصائد الأسماك، أحكاما لحفظ الموارد البحرية الحية وحمايتها وإدارتها ووضع قواعد للبحوث العلمية البحرية بشأن آثار صيد الأسماك في المناطق البحرية الخاضعة للولاية الوطنية.

ويجمع النهج المتبع في إدارة مصائد الأسماك الذي اعتمدته الأرجنتين بين إدارة الأنواع المستهدفة من مصائد الأسماك وإدارة مصائد الأسماك القائمة على النظم الإيكولوجية. والهدف الأساسي لهذا النهج هو الاستخدام المستدام للنظام بأكمله – وليس فقط الأنواع المستهدفة – على أساس الفهم بأن الحفاظ على النظم الإيكولوجية وتحسين حالتها وإنتاجيتها أمور أساسية للحفاظ على جودة وقيمة إنتاج مصائد الأسماك وتحسينهما.

وفي هذا السياق، يقوم المجلس الاتحادي لمصائد الأسماك بتنفيذ خطط عمل لحماية أسماك القرش والطيور والسلاحف والثدييات البحرية، والحد من تفاعلها مع مصائد الأسماك، تمشيا مع مدونة قواعد السلوك لصيد الأسماك المتسم بالمسؤولية لعام ١٩٩٥، التي اعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، فيما يتعلق بالانتقائية والصيد غير المقصود والصيد العرضي والمصيد المرتجع والنفايات.

وتود الأرجنتين أن تكرر الإعراب عن قلقها إزاء الاتجاه نحو السعي، من خلال قرارات الجمعية العامة، إلى إضفاء الشرعية على المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك في محاولاتها لاعتماد تدابير تتجاوز نطاق التطبيق المكاني والمادي والمهني لتلك

الكيانات. وتعترض الأرجنتين على تفسير قرارات الجمعية العامة على هذا النحو، ولا سيما فيما يتعلق بالتدابير التي تسعى بموجبها تلك المنظمات إلى المطالبة بأي نوع من السلطة على السفن التي ترفع أعلام بلدان ليست أعضاء في تلك المنظمات. وحقيقة أن الأرجنتين بلد في قارتين ويطل على محيط تعني أنها تدرك كامل جغرافيتها الأرضية والجزرية والبحرية. إن المساحات البحرية للأرجنتين، بما في ذلك مياهها الإقليمية ومنطقتها الاقتصادية الخالصة والجرف القاري، تبلغ مساحتها حوالي ألف ٧٠٠ ٦ كيلومتر مربع. وزيادة وجودها وتعزيز سيادتها على هذه المناطق البحرية هدف دائم لبلدنا، يتطلب وضع سياسة على مستوى الدولة بشأن إدارة جنوب المحيط الأطلسي كفضاء جيوستراتيجي، ليس فقط من حيث السيادة، بل أيضا من حيث موارده الطبيعية التي لا تحصى – مصائد الأسماك والهيدروكربونات والطاقة والمعادن – فضلا عن المسائل البيئية وتنميتها الاجتماعية والاقتصادية والعلمية.

ختاما، تود الأرجنتين أن تعرب عن تقديرها لجميع موظفي شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على مهنيتهم وجديتهم وتفانيهم، فضلا عن مساعدتهم حسنة التوقيت التي يوفرونها للدول الأعضاء. ويؤكد بلدي مجددا على ضرورة تزويد الشعبة بالموارد الكافية حتى تتمكن من الاضطلاع بولايتها.

السيدة فاطمة (بنغلاديش) (*تكلمت بالإنكليزية*): أهنئ رئيس وأعضاء مكتب الدول الأطراف الآخرين، وكذلك شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار، على الطريقة الممتازة التي اضطلعوا بها بعملهم على الرغم من التحديات التي طرحتها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩).

وكان للجائحة أثر على تنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وما يتصل بها من مسارات. وعلاوة على ذلك، فقد أثرت تأثيرا خطيرا على مجالات أخرى، بما في ذلك اقتصاد المحيطات. وسُجل تراجع كبير في النقل البحري الدولي، الذي يمثل ٨٠ في المائة تقريبا من حجم التجارة العالمية. وقد تضرر البحارة تضررا كبيرا، وكذلك ٩,٤ ملايين صياد في العالم ممن لا يستطيعون العمل، و ٩٠ في المائة منهم من البلدان النامية.

ونحيط علما بتقرير الأمين العام (A/75/70)، الذي يتناول الأثر الضار لارتفاع مستوى سطح البحار وتدابير التخفيف منه، وتقريره (A/75/157) بشأن أثر الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، واستدامة الأرصدة السمكية. ويهدد ارتفاع مستوى سطح البحر بقاء العديد من الدول الساحلية المنخفضة والبلدان النامية الجزرية الصغيرة. وسيفاقم من أوجه الضعف القائمة المتعلقة بالأمن المائي والغذائي والصحة وسبل العيش، مما يعرقل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ في الوقت المناسب وبشكل فعال.

وتكمن الأسباب الرئيسية لارتفاع مستوى سطح البحر في المقام الأول في الأنشطة التي يضطلع بها الإنسان، وحلها يقع على عاتقنا أيضًا. وكما ورد في تقرير التقييم العالمي الثاني للمحيطات، فإن انبعاث الملوثات الناجمة عن قطاعات الصناعة التحويلية والزراعة والسياحة والنقل البحري لا تزال تشكل ضغطا على المحيطات. ويبرز تقرير الأمين العام أيضا الأثر الضار للصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة واستدامة الأرصدة السمكية في أعماق البحار على المدى الطويل. ونقدر مختلف التدابير والإجراءات التي اتخذتها الدول والمنظمات الإقليمية للتخفيف من حدة هذه الآثار. ونشدد أيضا على أهمية أن تتاح للبلدان النامية التكنولوجيا الملائمة للبيئة للصيد في أعماق البحار.

إن بنغلاديش بلد ساحلي منخفض يضم ١٩ منطقة ساحلية يعيش فيها نحو ٤٢ مليون شخص، يتضررون بشدة من الظواهر المناخية القاسية وارتفاع مستوى سطح البحر، فضلا عن الأعاصير وموجات المد البحري والفيضانات الدائمة. وأطلقت بنغلاديش في عام ٢٠٠٩ استراتيجية وخطة عمل بشأن تغير المناخ من أجل التصدي للقابلية من التضرر من تلك الكوارث. كما أوشكنا على الانتهاء من سن قانون خاص بمناطقنا البحرية لضمان الاستخدام الفعال لمواردنا البحرية وحفظها وإدارتها العلمية.

وقد قدمت بنغلاديش مؤخرا طلبا معدلا إلى لجنة حدود الجرف القاري لتعيين الحدود الخارجية للجرف القاري في خليج البنغال. وقد أدخل التعديل لتنفيذ حكم المحكمة الدولية لقانون البحار، وقرار التحكيم الصادر عن هيئة التحكيم بموجب المرفق السابع المتعلق بإجراءات تعيين الحدود البحرية مع بلدان الجوار. إن تعيين الحدود الخارجية للجرف القاري سيمكن بنغلاديش من استكشاف الموارد الطبيعية، التي لها أهمية حاسمة لتحقيق خططنا الإنمائية. ونأمل أن تتمكن اللجنة من استئناف عملها قريبا.

فالمحيط مشاعنا العالمي المشترك. ولذلك فإن مستقبلنا المشترك سيتحدد بشكل كبير من خلال الطريقة التي نحافظ بها على الموارد والخدمات المحيطية ونطورها ونستخدمها. وأود أن أتناول بعض النقاط في ذلك الصدد.

أولا، من أجل التصدي لارتفاع مستوى سطح البحر الناجم عن تغير المناخ، ندعو إلى التنفيذ الفعال والحَسن التوقيت لمختلف أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ من أجل التصدي لهذا التحدي العالمي بطريقة منسقة.

ثانيا، لكفالة التوازن فيما يتعلق بالاستخدام المنصف والفعال لموارد المحيطات، وحفظ الموارد البحرية، وحماية البيئة البحرية وحفظها، لا بد من كفالة الإبرام المبكر لصك دولي ملزم قانونا بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. ونأمل أن تحقق الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بحفظ التنوع البيولوجي المقرر عقدها في آب/أغسطس ٢٠٢١ نتائج بناءة في ذلك الصدد.

ثالثا، نحتاج إلى مضاعفة جهود التعاون الدولي للتصدي للتهديدات المستمرة للأمن البحري، بما في ذلك التهديدات الناجمة عن التحركات الكبيرة للاجئين والمهاجرين عن طريق البحر، والتي تكون في معظمها في حالات محفوفة بالمخاطر. وفي ذلك الصدد، ندعو الدول إلى الامتثال لالتزاماتها المتعلقة بعمليات البحث والإنقاذ في البحر والعمل على معالجة الأسباب الجذرية لهذه التحركات غير النظامية.

رابعا، لا يزال بناء القدرات والمساعدة الفنية من العوامل الحاسمة في تنفيذ إطار قانوني وسياساتي خاص بالمحيطات والبحار، ولا سيما بالنسبة للبلدان النامية. ونقدر تقرير الأمين العام بشأن عمل تسعة من صناديق التبرعات الاستئمانية التي تديرها شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار (A/75/340) لمساعدة الدول النامية على تنفيذ أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار ودعمها في عمليات أخرى. ولكن من المؤكد أنه يمكن القيام بالمزيد.

ختاما، من أجل تحقيق التعافي من آثار جائحة كوفيد-١٩ فيما يتعلق باقتصاد المحيطات وإعادة البناء على نحو أفضل، يجب أن نعزز ونشجع التعاون والتنسيق المتكاملين على الصعد الدولية والإقليمية والمحلية، ولا سيما في دعم الدول النامية والدول الجزرية الصغيرة والمجتمعات الساحلية.

وفي الختام، أهنئ منسقي مشروعي القرارين A/75/L.39 المتعلق بقانون البحار و A/75/L.40 المتعلق باستدامة مصائد الأسماك، في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وتؤيد بنغلاديش مشروعي القرارين وستشارك في تقديمهما. ونكرر تأكيد التزامنا باتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تظل الصك الرئيسي الذي يحكم جميع الأنشطة المضطلع بها في المحيطات والبحار. ونحث جميع الدول التي لم تنضم بعد إلى الاتفاقية أن تفعل ذلك من أجل المساعدة على تحقيق عالميتها.

السيدة تاونسند (المملكة المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار جزء هام من النظام الدولي القائم على القواعد. وتنطبق أحكامها على ٧٠ في المائة من سطح الكرة الأرضية وتشكل عنصرا أساسيا في الحوكمة العالمية. والمملكة المتحدة ملتزمة التزاما تاما بالتمسك بقواعدها وكفالة تنفيذ ما تنص عليه من حقوق والتزامات. وهذا الالتزام مسعى مشترك للمجتمع الدولي.

وفي ذلك السياق، تود المملكة المتحدة أن تؤكد من جديد التزامها

بعملية حفظ التنوع البيولوجي البحري الجارية للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، ونود أن نعرب عن شكرنا للسفيرة رينا لي، ممثلة سنغافورة، وأمانة عملية حفظ التنوع البيولوجي وجميع الوفود على ما بذلوه من جهود لمواصلة المناقشات بشأن تلك المسألة على الرغم من آثار جائحة مرض فيروس كورونا كوفيد-١٩.

وترحب المملكة المتحدة باعتماد مشروع القرار الشامل لهذا العام A/75/L.39 بشأن المحيطات وقانون البحار، ونود أن نشكر المنسقة، السيدة ناتالي موريس – شارما، على كل ما بذلته من عمل شاق. ونرحب بكون مشروع القرار يؤكد من جديد الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ويؤكد من جديد أيضا أن الاتفاقية تنشئ الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ من خلاله جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، ويؤكد على ضرورة الحفاظ على سلامة الاتفاقية.

وترحب المملكة المتحدة أيضا بنشر التقييم العالمي الثاني للمحيطات، الذي يشكل إسهاما هاما في فهمنا العلمي للمحيطات، وقد صدر في وقت مناسب للغاية، إذ نتطلع إلى بدء عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة في عام ٢٠٢١. ونود أن نشكر فريق الخبراء والرئيسين المشاركين للفريق العامل المخصص على عملهم. وتأسف المملكة المتحدة لأن الأرجنتين أصرت على إدراج خلاف سياسي في نص تقرير علمي، على الرغم من تنبيه واضح في بداية التقرير بأنه لا يمس هذه المسائل.

وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني للمطالبات البحرية وقواعد حرية الملاحة. كما تحدد التزامات التعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بما في ذلك من أجل حفظ وإدارة الموارد الحية، وحماية البيئة البحرية وحفظها، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. وينطبق ذلك الإطار القانوني في بحر الصين الجنوبي، كما ينطبق أيضا على بقية المحيطات والبحار في العالم، ويوفر سبيلا قيما لتسوية المنازعات. وفي ذلك السياق، تود المملكة المتحدة أن تؤكد أهمية الممارسة الكاملة دون عوائق لحريات أعالي البحار، ولا سيما حرية الملاحة والتحليق، وحق المرور البريء، على النحو المكرس في الاتفاقية.

وموقف المملكة المتحدة واضح أيضاً بخصوص كون الاتفاقية تنص على الشروط المحددة والوافية لتطبيق خطوط الأساس المستقيمة والأرخبيلية، التي تم تعريفها في الجزء الثاني والرابع من الاتفاقية. ولذلك، لا يوجد أساس قانوني للدول القارية لمعاملة الأرخبيلات أو المعالم البحرية ككيان كامل دون احترام الأحكام ذات الصلة من الجزء الثاني من الاتفاقية أو لاستخدام أحكام الجزء الرابع، التي لا تنطبق إلا على الدول الأرخبيلية. وتود المملكة المتحدة أن تغتنم هذه الفرصة لتؤكد من جديد أن استخدامها لخطوط الأساس المستقيمة يتسق مع الجزء الثاني من الاتفاقية. وستواصل المملكة المتحدة العمل مع المجتمع الدولي من أجل دعم هذه الاتفاقية.

وإذ أنتقل إلى اعتماد مشروع القرار A/75/L.40 بشأن استدامة مصائد الأسماك، فإن المملكة المتحدة تنضم إلى الآخرين في الترحيب باعتماد مشروع القرار السنوي الحيوي هذا. ونود أن نشكر السيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج، ومنسق مشروع القرار، على تيسيره إجراء المشاورات غير الرسمية، وشعبة قانون البحار على دعمها المستمر، والوفود الأخرى على مشاركتها في هذه العملية المهمة رغم القيود التي فرضتها علينا جائحة كوفيد-١٩.

ولا يزال اتفاق الأمم المتحدة بشأن الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق صكا حاسم الأهمية لحفظ وإدارة الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والأسماك الكثيرة الارتحال، حيث ينص علىأن الإدارة يجب أن تقوم على النهج الوقائي وعلى أفضل المعلومات العلمية المتاحة. وتوفر المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف، ومؤتمر الاستعراض، ومشروع القرار السنوي المتعلق باستدامة مصائد الأسماك، محافل هامة لمواصلة تلك المناقشة، التي تتطلع المملكة المتحدة إلى المشاركة فيها في العام المقبل.

السيد بوتو (موناكو) (*تكلم بالفرنسية*): يسر موناكو مرة أخرى هذا العام أن تشارك في تقديم مشروعي القرارين A/75/L.39 و A/75/L.40، وتشكر المنسقين على الطريقة الفعالة التي أدارا بها

المشاورات غير الرسمية عبر الإنترنت. وأشيد أيضا بالعمل الدؤوب لشعبة شؤون المحيطات وقانون البحار والدعم المتواصل الذي قدمته الوفود خلال العام الماضي في ظل الظروف الراهنة، التي أدت للأسف إلى تأجيل العديد من الاجتماعات التي تنظمها الشعبة للأمانة العامة.

ونرحب أيضا بتقرير الأمين العام (A/75/340)، الذي يقدم معلومات مهمة بشأن تأثير جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) والبعد الإنساني للقضايا المتعلقة بالمحيطات، وتغير المناخ، وحفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام، وبناء القدرات، ضمن مجالات أخرى.

وقد كان من المفترض أن يشكل عام ٢٠٢٠ معلما رئيسيا للطبيعة والمحيطات. لقد فرضت جائحة كوفيد-١٩ واقعا جديدا علينا، ولكنها لم تمنعنا تماما من إحراز بعض التقدم المهم. ويمكننا أن نجد تشجيعا في أن المحيطات ظلت محور الاهتمام، وأن طموحات العديد من الدول قد تعززت.

ومن المؤسف عدم انعقاد الاجتماعات المهمة التي طال انتظارها، مثل مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى لدعم تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي كان من المقرر عقده في لشبونة. لكن عقدت في المقابل عدة مناسبات عبر الإنترنت، مثل أسبوع الحوارات عبر الانترنت بشأن المحيطات، من ١ إلى ٥ حزيران/يونيه، حيث نوقشت مجموعة واسعة من المواضيع ذات الصلة بالمحيطات والهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. وبالإضافة إلى ذلك، أتاح عدد من الحلقات الدراسية الشبكية والاجتماعات عبر الإنترنت لعدد كبير من أصحاب المصلحة فرصة لتبادل المعلومات والاستفادة من خبرات بعضهم البعض عن بعد – وهي ممارسة جديدة يمكن مواصلتها.

والقضايا المتصلة بالمحيطات وتغير المناخ والتنوع البيولوجي مترابطة جميعها. ولذلك فإن المساهمات المحددة وطنيا، وعقد الدورة السادسة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، والإجراءات المتخذة تحضيرا للاجتماع الخامس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، وفي إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الصكوك ذات الصلة، ستفضي إلى نتائج تعود بالنفع المتبادل.

ونعلم أن الحالة في محيطاتنا وبحارنا ستصبح في القريب العاجل حالة لا يمكن تداركها ما لم تتخذ البلدان على الفور إجراءات حازمة وطموحة وواسعة النطاق – بما في ذلك البلدان الكبيرة والصغيرة على حد سواء. ويشكل تغير المناخ وعواقبه – مثل تحمض المحيطات، وابيضاض المرجان، ونقص الأكسجين في المحيطات، وذوبان الجليد، وارتفاع مستوى سطح البحر، والتلوث بالبلاستيك والجزيئات البلاستيكية، والصيد المفرط والصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم – تهديدات وجودية.

وعلاوة على ذلك، فإن العلاقات التي تربط بين المحيط والصحة البشرية تزداد وضوحا. وقد استضاف مركز موناكو العلمي ومؤسسة الأمير ألبير الثاني أمير موناكو وكلية بوسطن في ٢ و ٣ كانون الأول/ديسمبر في الإمارة ندوة موناكو الدولية المعنية بصحة الإنسان والمحيطات في عالم متغير. وركزت الندوة بصفة خاصة على الفوائد والإمكانات التي تنطوي عليها البيئة البحرية بالنسبة لصحة البشر ورفاههم، فضلا عن الآثار السلبية للتلوث وتغير المناخ، بما في ذلك توليد العوامل الممرضة والظواهر الجوية السلبية.

ويؤكد وفد بلدي مرة أخرى كل عام في هذه القاعة أن العلم هو أساس التزام موناكو في الأمم المتحدة وفي جميع المحافل الأخرى التي تتمتع فيها الإمارة بصوت. ويجب أن يكون العلم أساسا لعملنا الجماعي. ويجب أن نترجم الأقوال إلى أفعال وأن نعزز الشراكات والقدرات، لا سيما في البلدان النامية، التي غالبا ما تكون في الخطوط الأمامية.

ودعما للجهود التي يجب أن نبذلها، سيؤدي عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة دورا حفازا مهما. وتشيد موناكو باللجنة الدولية الحكومية لعلوم المحيطات التابعة لليونسكو وجميع شركائها الذين سيكفلون نجاح العقد استنادا إلى رؤية "العلم الذي نحتاجه من أجل المحيطات التي نصبو إليها".

كما أن موناكو تفخر باستضافتها المنظمة الهيدروغرافية الدولية على أراضيها لما يقرب من ١٠٠ عام. ورسم الخرائط والهيدروغرافيا عاملان مهمان للغاية فيما يتعلق بسلامة الملاحة، وتطوير السواحل والموانئ، والكابلات البحرية، والنشاط الاقتصادي في المناطق الساحلية وأعالي البحار، مثل السياحة وصيد الأسماك والتجارة البحرية. ولعدة عقود، كانت الإمارة أيضا موطنا للمختبرات البيئية التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية؛ وقد عينت هذه السنة عالمة من موناكو، هي السيدة فلورانس ديسكروا – كوماندوتشي، مديرة لها.

ويأمل وفد بلدي أن تسمح ظروف الصحة والعمل في المقر بعقد الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي خلال الصيف المقبل لوضع نص صك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري واستخدامه المستدام خارج نطاق الولاية الوطنية، على النحو المتوخى في الفقرة ٢٥٨ من مشروع القرار الشامل. وكان قرار تأجيل الدورة، التي كان مقررا أن تعقد في آذار/مارس، قرارا حكيما وضروريا. ومن الضروري حقا كفالة المشاركة الشاملة لجميع الوفود. ولا يمكننا عقد الاجتماع ما لم تُكفل هذه الشروط، ونثق بأن رئيس المؤتمر الحكومي الدولي وخدمات المؤتمرات التابعة للأمم المتحدة سيقيّمان الحالة على وجه السرعة.

والحاجة الملحة لإبرام الاتفاق شديدة كما كانت دائما. ولا يزال وفد بلدي يدعو إلى إنشاء شبكة عالمية من المناطق البحرية المحمية المترابطة، مع منح سلطة اتخاذ القرار إلى الأطراف في اتفاق حفظ التنوع البيولوجي. ولكي تكون المناطق البحرية المحمية الجديدة في أعالي البحار فعالة قدر الإمكان، ينبغي أن تكون شاملة لعدة قطاعات وأن تسمح باتباع نهج كلي لحفظ الموارد البحرية والتنوع البيولوجي.

ونؤكد من جديد مرة أخرى أنه بدون حفظ فعال طويل الأجل، سيكون الاستخدام المستدام مستحيلا للأجيال الحالية والمقبلة. ولذلك يأمل وفد بلدي أن تنعقد الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي في آب/أغسطس ٢٠٢١، وأن تتمخض بنجاح عن نتائج طموحة لجميع عناصر مجموعة تدابير عام ٢٠١١.

وفي الختام، لا يمكن تأجيل العمل في مجال المحيطات والتنوع البيولوجي ومكافحة تغير المناخ أكثر من ذلك. وثقوا بأن موناكو مصممة بعزم على احترام المواعيد النهائية العديدة المقررة العام المقبل. فيجب ألا تُسجل هذه الفرص الفريدة في التاريخ باعتبارها فرصا ضائعة.

السيد راي (كندا) (*تكلم بالفرنسية*): لقد شهد عام ٢٠٢٠ تحديات هائلة وغير متوقعة على نطاق عالمي. فجائحة كوفيد-١٩ تؤثر على صحتنا واقتصاداتنا وعلى جوانب عديدة من حياتنا اليومية. لكن وعلى الرغم من تلك التحديات، لا يمكننا أن نغفل أن محيطاتنا تظل ذات أهمية حيوية لنا جميعا. ويجب أن نواصل جعلها أولوية عالمية وأن نعمل معا لإيجاد حلول فعالة للتحديات الهائلة التي تواجهها. ويسر كندا أن ترى أن التزامنا المشترك بتلك الجهود لا يزال ثابتا.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأتناول بإيجاز عدة مجالات حاسمة الأهمية استوجبت إيلاء اهتمامنا، قبل أن أوضح الكيفية التي تعتزم بها كندا أن تسهم فيها كشريك نشط.

(*تكلم بالإنكليزية*)

هنا في الأمم المتحدة، تظل كندا ملتزمة التزاما راسخا بوضع الصيغة النهائية لاتفاق قوي وفعال بشأن التنوع البيولوجي البحري للمناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية. ونتطلع إلى إحراز مزيد من التقدم نحو وضع الصيغة النهائية لاتفاق يدعم بفعالية حفظ موارد محيطاتنا وإدارتها المستدامة، وذلك كتطبيق فعال للنظام الدولي القائم على القواعد من خلال العمل النشط. ونحيي الجهود التي تقودها رئيسة المؤتمر الحكومي الدولي المعني بالتنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، السفيرة رينا لي، لتحقيق أفضل استفادة من الفترة الممتدة بين الدورات التي نمر بها حاليا. ونحن على استعداد لدعمها في الحفاظ على الزخم المستمر من أجل إنجاز العمل الهام.

وقد قبلنا هذا العام أيضا بضرورة تأجيل مؤتمر الأمم المتحدة الثاني للمحيطات، الذي كان من المقرر عقده في البرتغال، حيث كنا

نخطط لاستكشاف كيفية تعزيز العمل بشأن المحيطات القائم على العلم والابتكار. وإدراكا من كندا للأهمية الأساسية لهذا الموضوع، فإنها حريصة على إيجاد سبل لتبادل الخبرات التي اكتسبتها من خلال جهودها في مجال التنظيم والنجاحات والتحديات المتعلقة بالمبادرات المتصلة بالمحيطات، ولا سيما تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة – بغية البناء على التعاون الناجح القائم وتحفيز إقامة الشراكات الجديدة الابتكارية والملموسة.

ونحن فخورون بمشاركتنا في العديد من المنظمات والمبادرات ذات الصلة بالمحيطات، بما في ذلك بدورنا كعضو في الفريق الرفيع المستوى المعني باستدامة اقتصاد المحيطات. وقد انضم رئيس وزراء كندا إلى ١٣ من رؤساء الدول والحكومات الآخرين في إصدار الوثيقة المعنونة "التحولات من أجل اقتصاد مستدام للمحيطات"، التي تحدد برنامج عمل للأنشطة تتضافر فيه الحماية والإنتاج والازدهار.

وفيما نحن على وشك الدخول في عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١–٢٠٣٠)، ستواصل كندا جهودها، الممولة من استثمارها المعلن الذي يصل إلى ٩,٥ مليون دولار، للنهوض بأنشطة العقد تحت شعار "المحيط الذي نحتاجه للمستقبل الذي نصبو إليه". ونهدف على وجه الخصوص إلى تعزيز نهج عالمي منسق للنهوض بعلوم المحيطات والتنمية المستدامة، وتعزيز المساواة بين الجنسين، وتقديم الدعم للدول الجزرية الصغيرة النامية للمشاركة في مبادرات العقد. كما التزمنا بتخصيص ٢,٧ مليون دولار لدعم أعمالنا المستمرة في مناصرة فريق عمل الميثاق الأزرق التابع للكمنولث المعني برصد المحيطات. وفي هذا الدور القيادي، نعمل على تعزيز علوم المحيطات لدعم الاستخدام المستدام للموارد الساحلية وموارد المحيطات لحماية المحيطات في عالمنا والحفاظ عليها.

وفيما يتعلق بالتصدي لتغير المناخ، فالوقت ليس مناسبا للتباطؤ في جهودنا بشأن تنفيذ اتفاق باريس بشأن تغير المناخ. إن الضغط من أجل اتخاذ إجراءات قوية بشأن المناخ ضروري للحفاظ على صحة المحيطات. وستقدم كندا، إذ تضع ذلك في اعتبارها، مساهمة محددة وطنيا أكثر طموحا بحلول موعد انعقاد الاجتماع السادس والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ. وسنعمل أيضا مع جميع شركائنا على حفز الجهود العالمية المبذولة في مجال المناخ، استنادا إلى الدور الفريد للمحيطات في معالجة أسباب تغير المناخ وعواقبه.

(تكلم بالفرنسية)

وكندا دولة محيطية تتمتع بأطول خط ساحلي في العالم. ونحن ككنديين نعول على صحة محيطاتنا والنظم الإيكولوجية البحرية لضمان أمننا الغذائي وأمننا الاقتصادي وسبل عيش مجتمعاتنا. وتبذل كندا جهودا كبيرة على الصعيد الوطني بالإضافة إلى أنشطتها على الساحة الدولية. وبعد أن حققت كندا الغاية ١٤,٥ من غايات أهداف التنمية المستدامة الرامية إلى الحفاظ على ما لا يقل عن ١٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام ٢٠٢٠، قررت عدم الوقوف عند هذا الحد في طموحاتها. ونعمل الآن من أجل تحقيق غاية جديدة تتمثل في حماية ٢٥ في المائة من مناطقنا الساحلية والبحرية بحلول عام ٢٠٢٥ و ٣٠ في المائة بحلول عام ٢٠٣٠. ونشجع جميع الدول الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي على أن تحدد أيضا غاية تتمثل في الحفاظ على ٣٠ في المائة من المناطق الساحلية والبحرية بحلول عام ٢٠٣٠.

كما أعطت كندا الأولوية لوضع استراتيجية شاملة للاقتصاد الأزرق لتحديد رؤية كندا وتوجيه الحكومات المقبلة في بناء اقتصاد للمحيطات مستدام وشامل، يقوم على أساس محيطات منتجة وصحية. ونأمل أن نبدأ مشاورات رسمية مع جميع الكنديين خلال العام المقبل لوضع اللمسات الأخيرة على تلك الرؤية.

(تكلم بالإنكليزية)

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر أنه على الرغم من أن العالم يواجه حاليا أزمة صحية واقتصادية عالمية، فإننا لا نزال نواجه أيضا أزمة بيئية لن تتلاشى وتزول ببساطة. إننا نحتاج، في البناء

من جديد للتعافي من آثار الجائحة والمضي قدما، إلى اعتماد رؤية تراعي المحيطات وتأخذها في الاعتبار. ويجب أن يقترن الانتعاش الاقتصادي بحماية البيئة. وفي الأجل الطويل، يجب أن تكون الاستدامة في صميم جميع قراراتنا المتعلقة بالمحيطات، بما في ذلك القرارات المتعلقة باقتصاد المحيطات.

لقد تعلمنا ووعينا جيدا بسبب ما كابدناه في ما يعرف بمأساة المشاعات – كيف تتدهور قيمة المنافع العامة بسبب عدم توفر الحوافز والقواعد الكافية وإنفاذها لحماية هذه المنافع العامة. والآن نواجه ما أطلق عليه مواطن بلدي مارك كارني عن حق "المأساة التي تلوح في الأفق" – وهي نزعة التفكير القصير الأجل والعمل على التقليل من أهوال خطر التدهور في الأجل الطويل. فالطبيعة تعتمد على الهواء والماء. وعندما نتجاهل تلك الاحتياجات، ندفع ثمنا باهظا اليوم، وسندفع ثمنا أكبر غدا. لقد حان الوقت لكي نواجه بوضوح مسؤولياتنا الفردية والجماعية على حد سواء. لقد حان الوقت للتفكير في الأجيال المقبلة.

وفي مواجهة تلك التحديات، تثق كندا في أن هناك أيضا فرصا ينبغي اغتنامها. وبمنح الأولوية للإرادة السياسية وتعددية الأطراف التعاونية القوية، يمكننا أن نطور شراكات لن تساعد فحسب في إنعاش الاقتصاد، بل على بناء مستقبل أوفر صحة وأكثر قدرة على الصمود لمحيطاتنا، يؤيد دور العلم والمساواة بين الجنسين ومعارف الشعوب الأصلية والتكنولوجيا والابتكار – وكل ذلك باسم النمو المستدام.

وسنواصل العمل على الصعيدين المحلي والدولي على السواء في التصدي ما نواجه من تحديات مشتركة تتعلق بالمحيطات، مع تشجيع التعاون وتعزيز نظام قائم على القواعد يقوم بقوة على القانون الدولي، ونؤكد مرة أخرى على ضرورة التزام جميع الدول بالإدارة السلمية للمنازعات وتسويتها، دون اللجوء إلى التهديد باستخدام القوة أو الإكراه وفي اتساق تام مع القانون الدولي.

ونتطلع إلى أن نكون شريكا نشطا وبناء، بالتعاون الكامل مع المجتمع الدولي ككل.

السيد شهاب (ملديف) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ملديف البيان الذي أدلى به ممثل بليز بصفته رئيسا لتحالف الدول الجزرية الصغيرة.

ويرحب وفدي بتقريري الأمين العام (A/75/70 و A/75/340) في إطار هذا البند من جدول الأعمال. وكما يشير التقرير الوارد في الوثيقة A/75/70، فإن ارتفاع مستوى سطح البحر قد أحدث، وسيظل يحدث، أضرارا بيئية واقتصادية واجتماعية واسعة النطاق وكبيرة، لا سيما على الدول الساحلية المنخفضة والدول الجزرية الصغيرة النامية. وملديف، بوصفها دولة جزر منخفضة، قد تأثرت بالفعل وستعاني من عواقب أخرى في المستقبل.

فالمحيط ليس الركيزة الأساسية لاقتصادنا وسبل عيشنا فحسب، بل هو أيضا جزء من ثقافتنا وهويتنا. وأي أثر سلبي على المحيط يؤثر علينا جميعا، وسنة ٢٠٢٠ ماضية لتصبح إحدى السنوات الثلاث الأعلى حرارة في العالم على الإطلاق – حتى مع تأثير التبريد الناشئ عن ظاهرة النينيا هذا العام.

وقد أدى ذلك إلى ابيضاض شديد للمرجان عبر الشعاب المرجانية، مما يعرض نظامنا الإيكولوجي البحري للخطر.

وعلى الصعيد الاقتصادي، فإن الزيادات في درجات حرارة المياه، وابيضاض المرجان، وتحمض المحيطات، وتدهور البيئة البحرية، تهدد بإلحاق أضرار جسيمة بالصناعات الرئيسية في ملديف – السياحة ومصائد الأسماك. وتعتمد صناعة السياحة الشهيرة لدينا على الجزر المرجانية البكر في ملديف والشعاب المرجانية والمحيط. وتعتمد صناعة مصائد الأسماك على استقرار الاستحقاقات البحرية لملديف وعلى سلامة النظام الإيكولوجي البحري. هكذا أدى ارتفاع درجات الحرارة السطحية إلى انخفاض صيد سمك التونة الوثابة، مما أثر على سبل عيش صيادي الأسماك.

إن حماية صحة محيطاتنا والحفاظ عليها من أولويات ملديف. ولهذا السبب، نعمل على التخلص التدريجي من المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام بحلول عام ٢٠٢٣. ولا يشكل التلوث البلاستيكي

المحيطي خطرا على البيئة البحرية فحسب، بل على البشر أيضا، بسبب إدخال مواد البلاستيك الدقيقة في السلسلة الغذائية. وفي هذا العام، وفي اليوم العالمي للمحيطات، أطلقنا مع النرويج وأنتيغوا وبربودا مجموعة الأصدقاء لمكافحة التلوث البلاستيكي البحري. وسنواصل الدعوة إلى الحفاظ على المحيطات للحد من إنتاج واستهلاك المواد البلاستيكية، مع ضمان نظم فعالة لإدارة النفايات.

وقد أنشأنا أكثر من ٧٠ منطقة محمية في جميع أنحاء مياهنا الوطنية في ملديف. ومن التعهدات الرئيسية التي قطعها الرئيس صليح تعيين جزيرة واحدة وشعاب مرجانية واحدة وشجرة مانغروف في كل جزيرة مرجانية كمنطقة محمية. ونتيجة لذلك، أُعلنت ثلاث جزر مرجانية بأكملها محميات للمحيط الحيوي تابعة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. ومن خلال محميات المحيط الحيوي القائمة، نشهد أن الفوائد الاقتصادية للمناطق المحمية تفوق القيود المفروضة على استغلالها.

وانضممنا أيضا إلى التحالف العالمي للمحيطات للإسهام في حماية ٣٠ في المائة من المحيطات في السنوات المقبلة. كما أن ملديف معروفة بوصفها رائدة في مجال مصائد الأسماك المستدامة باستخدامها صيد الأسماك بطريقة القصبة والخيط وباستخدام الخيوط اليدوية. كما وضعنا خطة لإدارة مصائد الأسماك بالطعم الحي، ونحمي بنشاط مياهنا من الصيد غير المبلغ عنه وغير المنظم.

إن تدهور محيطاتنا وعواقبه يعوقان تحقيق أهداف التنمية المستدامة في الوقت المناسب وبشكل فعال، والذي تزايد تأخيره بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونحتاج إلى تنشيط جهودنا وتوجيهها نحو التحقيق الكامل للهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بشأن الحياة تحت الماء بحلول عام ٢٠٣٠.

ولا يمكن التصدي للتهديدات التي تتعرض لها محيطاتنا بجهود التكيف التي تبذلها الدول المتضررة بشدة وحدها. ومن أجل حماية محيطاتنا، من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جماعية لتعزيز الصكوك القانونية والسياساتية والتدابير العلمية والفنية والتكنولوجية وتوفير الموارد المالية. ويتعين علينا أن نتصدى للتهديدات المتعددة الأوجه، بما في ذلك تغير المناخ، والنمو السكاني، والاستغلال المفرط للموارد البحرية، والتلوث، لمواجهة التهديد الذي تتعرض له محيطاتنا بشكل كامل.

ونعرب أيضا عن التقدير لعمل لجنة القانون الدولي وفريق الدراسة الذي أنشأته بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر من منظور القانون الدولي، ونرحب بورقة المسائل الأولى التي طرحها بشأن ذلك الموضوع. وتتفق ملديف مع الفريق الدراسي في ملاحظته بأن هناك ممارسة تقوم بها الدول بتجميد خطوط الأساس البحرية والحدود الخارجية للمناطق البحرية وزيادة استخدام الاعتقاد بإلزامية الممارسة فيما يتعلق بتلك الاستحقاقات البحرية. ونواصل دعم عمل اللجنة ونشجع الدول الأعضاء الأخرى على مواصلة العمل مع فريق الدراسة وأغتنم الفرصة التي أتاحتها ورقة المسائل لتقديم أمثلة عن ممارسات الدول بشأن ذلك الموضوع.

وتعتقد ملديف أن عقد الأمم المتحدة المقبل لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة سيوفر فرصة فريدة لتعزيز وضع السياسات القائمة على الأدلة بشأن المحيطات. وكما يصف تقرير الأمين العام، فإن إجراء المزيد من البحوث والمراقبة والتقييمات المتكاملة أمر ضروري لتحسين فهم آثار ارتفاع مستوى سطح البحر، وسيعزز العقد التعاون والتنسيق في المجالات العلمية والتقنية والتكنولوجية في ذلك الصدد. وملديف على استعداد لدعم ذلك العمل وتتطلع إلى الحوار العالمي المقبل.

وفيما يتعلق بالتدابير المالية، يشير تقرير الأمين العام إلى عدد من الفرص المتاحة حاليا للحصول على التمويل الدولي والخاص للتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها. وبينما نقدر التطوير التدريجي للآليات المالية الدولية للتصدي لتغير المناخ، فإن تلك الآليات لا تستجيب تماما لاحتياجات الدول الجزرية الصغيرة النامية. وتحديدا في خضم جائحة كوفيد-١٩، فإن الأطر القائمة غير كافية بتاتا. ونظرا لاعتماد الدول الجزرية الصغيرة النامية والمناطق الساحلية

المنخفضة والمجتمعات الساحلية على المحيطات ومواردها، فإنها تتأثر بشكل غير متناسب بأي أضرار تلحق بالمحيطات.

ولذلك، نرحب بالمناقشات التي جرت مؤخرا بشأن تمويل خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ونود أن نؤكد ضرورة التمويل الميسر القائم على المنح والكافي والقابل للتنبؤ به للبلدان المتوسطة الدخل والبلدان التي تعتمد اعتمادا كبيرا على الصناعات المتضررة جراء الجائحة، مثل الدول الجزرية الصغيرة النامية التي تعتمد على السياحة.

وفي الختام، نود أن نؤكد من جديد أن من الضروري أن يتخذ المجتمع الدولي إجراءات جماعية للحفاظ على محيطاتنا وحمايتها للأجيال المقبلة.

السيدة أسوسينا (الفلبين) (*تكلمت بالإنكليزية*): تشكر الفلبين سنغافورة والنرويج مرة أخرى على تنسيق مشروعي القرارين السنويين بشأن المحيطات وقانون البحار (A/75/L.39) واستدامة مصائد الأسماك (A/75/L.40). ويسر الفلبين أن تشارك في تقديم مشروعي القرارين.

للأسف أجبرتنا جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على أن نقتصر هذا العام على التحديث الفني لمشروعي القرارين. ولذلك فإننا نقدر الاتفاق على الإشارة، في مشروع القرار الجامع بشأن المحيطات، إلى محنة البحارة الناجمة عن الجائحة. والفلبين من أكبر بلدان المنشأ – إن لم تكن أكبر بلد منشأ – للبحارة في العالم. وعصفت جائحة كوفيد-١٩ ببحارتنا. ولم يفقد الكثيرون منهم أسباب رزقهم فحسب، بل أيضا صحتهم، في حين فقد آخرون حياتهم. وبالرغم من أننا قمنا بإعادة معظم بحارتنا إلى الوطن، فإن الكثيرين منهم ما زالوا عالقين في البحر وتقطعت بهم السبل، ولا يمكننا إعادتهم إلى وطنهم، وذلك بسبب القيود التي تفرضها دول الميناء بسبب جائحة كوفيد-١٩.

وكانت الفلبين رائدة مع المنظمة البحرية الدولية في مبادرة الممر الأخضر من أجل إجراء تغييرات آمنة لأطقم الملاحة البحرية. ولذلك، فإننا نرحب بتضمين مشروع قرار المحيطات الجامع اعتماد المنظمة البحرية الدولية للقرار المعنون "الإجراء الموصى به لتيسير تغيير أطقم السفن والحصول على الرعاية الطبية وسفر البحارة أثناء جائحة كوفيد-١٩"، وكذلك الإشارة إلى دعوة الأمين العام للمنظمة البحرية الدولية ورسالة الأمين العام للأمم المتحدة إلى رئيس الاجتماع الثلاثين للدول الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن محنة البحارة نتيجة للأضرار الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩.

وقد أدت الجائحة أيضا إلى تأجيل عمليات واجتماعات حاسمة الأهمية. وعلى الرغم من هذه التأخيرات، تظل الفلبين ملتزمة بتلك العمليات والاجتماعات، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات، الذي سيتناول تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، وهو حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام من أجل التنمية المستدامة. كما نواصل دعم المؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك ملزم قانونا لحفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه على نحو مستدام.

إن محيطات الفلبين، بوصفها دولة أرخبيلية، مورد أساسي لنا. وتكثر التهديدات لذلك المورد الثمين الذي يمنحنا الحياة. ولا يزال تغير المناخ يشكل أخطر تهديد للمحيطات. والواقع أننا في حالة طوارئ مناخية شهدت أحداثا شديدة ومتواترة ومدمرة على نحو متزايد تتصل بمستوى سطح البحر. وفي الفلبين، يبلغ ارتفاع مستويات سطح البحر ثلاثة أمثال المتوسط العالمي. ولذلك، فإننا نؤيد القرار بأن تواصل عملية الأمم المتحدة التشاورية غير الرسمية المفتوحة باب العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار تركيز المناقشات في اجتماعها الحادي والعشرين، الذي سيعقد في عام ٢٠٢١، على موضوع "ارتفاع مستوى سطح البحر وآثاره". ومن الأمور الملحة والحاسمة أن نبني قاعدة معارفنا لمساعدة الحكومات على التصدي لذلك التحدي.

إن التلوث البلاستيكي البحري مشكلة عالمية وملحة. والفلبين، بوصفها أحد الأعضاء المؤسسين لمجموعة أصدقاء مكافحة التلوث البحري باللدائن، تواصل تبني إطلاق مفاوضات بشأن معاهدة جديدة

لمكافحة التلوث البحري بالمواد البلاستيكية، بما يتفق مع موقفها في جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة. إن الفلبين، بوصفها طرفا في اتفاق الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥، ملتزمة بحفظ الأرصدة السمكية المتداخلة المناطق والكثيرة الارتحال وباستدامة الوصول إليها، داخل المنطقة الاقتصادية الخالصة وخارجها.

كما أنها ملتزمة بإدارة تلك الأرصدة على أساس النهج التحوطي وأفضل المعلومات العلمية المتاحة. ونلتزم بالقدر نفسه بالقضاء على الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم والإعانات التي تشجع على الإفراط في صيد الأسماك، مما يؤدي إلى انخفاض لا رجعة فيه للأحياء البحرية.

ونؤكد على الطابع العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، اقتناعا منا بأنها تحدد الإطار القانوني الذي يجب أن يُضطلَع فيه بجميع الأنشطة في المحيطات والبحار. وهي أساسية لتحقيق سيادة القانون. وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية جزء لا يتجزأ من سيادة القانون. وكما أعلن الرئيس رودريغو روا دوتيرتي على عدة منابر منها المناقشة العامة:

”يجب أن نظل واعين لالتزاماتنا وتعهداتنا إزاء ميثاق الأمم المتحدة، كما شدد على ذلك إعلان مانيلا لعام ١٩٨٢ بشأن التسوية السلمية للمنازعات الدولية.

”وتؤكد الفلبين ذلك الالتزام في بحر الصين الجنوبي وفقاً لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وقرار التحكيم لعام ٢٠١٦.“

(A/75/PV.4، المرفق الثاني عشر، الصفحة ٨٦)

إن اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار هي الأساس لكفالة السلام العالمي والإقليمي في الاستخدام العادل والمستدام للمحيطات. وتمثل توازنا دقيقا بين حقوق والتزامات جميع الدول الأطراف نحو ما لا يمكن لأية دولة أن تدعي أنه ملكية حصرية لها تستخدمه كيفما تشاء. وبتلك الروح، تتمسك الفلبين بأولوية القانون الدولي باعتباره الأساس الوحيد لنظام قائم على القواعد، وبالتالي لنظام إقليمي ودولي دائم.

السيدة فيالوبوس برينيس (كوستاريكا) (*تكلمت بالإسبانية*): إنني ممتنة لسنغافورة والنرويج لتنسيقهما مرة أخرى واختتامهما بنجاح للمفاوضات بشأن مشروع القرار A/75/L.39 المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار A/75/L.40 المتعلق باستدامة مصائد الأسماك، وأشكر الأمين العام على تقاريره (A/75/340 و A/75/70 و A/75/157) بشأن البندين. وتؤيد كوستاريكا اعتماد مشروعي القرارين.

في عام ٢٠٢٠، كانت المحيطات أولوية في جدول أعمال الأمم المتحدة، وكان من المقرر أن نركز عليها بصفة خاصة من خلال الاجتماعات التي كنا نخطط لعقدها والجهود التي كنا نأمل بذلها والاتفاقات التي كنا نتطلع إلى إبرامها. لكن، وكما أشارت وفود أخرى، تأثر هذا البند من جدول الأعمال تأثرا كبيرا بجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩)، التي أجبرتنا على تأجيل المناسبات وعمليات اتخاذ القرار.

إن مشروعي القرارين اللذين سنصوت عليهما اليوم يكتسيان أهمية خاصة، حيث نؤكد من خلالهما على جوانب من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار مثل حرية أعالي البحار، وحقوق المرور البريء، والالتزامات المتعلقة بالتعاون الثنائي والإقليمي والدولي، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية. ويتسمان بأهمية أيضا، لأنهما سيتيحان لنا استئناف الأنشطة التي أرجأناها وإنشاء الولايات اللازمة لكفالة إيلاء الاهتمام الواجب لحفظ المحيطات والاستخدام المستدام للموارد البحرية.

فقد وصلنا إلى مرحلة اللاعودة فيما يتعلق بأزمة المناخ التي تجتاح كوكبنا. وعواقبها على المحيطات – التحمض، وارتفاع درجات حرارة المحيطات، وارتفاع مستويات سطح البحر، والظواهر الجوية القصوى، مثل تلك التي شهدناها تؤثر على بلدان أمريكا الوسطى في الأسابيع الأخيرة – هي عواقب لا يمكن إنكارها وما فتئت تتزايد. وإذا أردنا للأجيال المقبلة أن تتمتع بالمحيطات كما تمتعنا بها، فيجب أن نتخذ الإجراءات التي تمس الحاجة إليها.

وبناء على ذلك، أود أن أذكر ثلاثة أحداث مؤجلة، يتعلق اثنان

منها بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي نأمل أن يؤثر تأثيرا إيجابيا على كيفية تعاملنا مع مسؤوليتنا تجاه المحيطات والاقتصاد الأزرق الذي يعتمد عليه سكاننا في المناطق الساحلية.

يتعلق الحدث الأول بتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة التي يحين موعد تحقيقها في عام ٢٠٢٠، وتحديداً الغاية ١٤,٦ التي تشير إلى التزام الدول بإلغاء الإعانات التي تؤثر سلباً على صيد الأسماك. ونعتقد اعتقادا راسخا أن تلك الإعانات تسهم في الإفراط في قدرات الصيد وفي صيد الأسماك والصيد غير القانوني دون إبلاغ ودون تنظيم، وهي من بين العقبات الرئيسية التي تحول دون تحقيق استدامة مصائد الأسماك.

وتؤكد كوستاريكا من جديد استعدادها للإسهام في اختتام المفاوضات في إطار منظمة التجارة العالمية، تمشيا مع الالتزامات المتفق عليها بموجب خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وندعو الحكومات إلى مواصلة العمل من أجل إبرام اتفاق لإلغاء الإعانات في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠٢١. وبناء على ذلك، انضممنا في العام الماضي إلى أكثر من ٧٠ بلداً وقّع على تعهد القيادات من أجل الطبيعة، الذي يتضمن اتفاقاً لإلغاء أو إعادة توجيه الإعانات التي تضر بالطبيعة والتنوع البيولوجي.

ويتعلق الحدث الثاني بعقد الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بصك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وسيكون ذلك الصك أساسيا لكفالة حفظ الموارد في أعالي البحار وتوزيعها العادل والمستدام.

وعلى الرغم من أن الجائحة قد حالت دون اختتامنا للمفاوضات هذا العام، فمن الضروري أن نفعل ذلك في أقرب وقت ممكن. وفي ذلك الصدد، نؤيد عقد المؤتمر الحكومي الدولي في آب/أغسطس ٢٠٢١. كما نعرب عن تأييدنا لرئيسة المؤتمر، السفيرة رينا لي، ولمبادرتها للمضي قدماً في المفاوضات من خلال مناقشاتنا غير الرسمية عبر الإنترنت خلال فترة ما بين الدورات. ونحن على استعداد للعمل مع جميع الوفود لاختتام المفاوضات في العام المقبل.

ويتعلق الحدث الثالث بإطلاق عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة (٢٠٢١-٢٠٣٠). إن الحالة غير المستقرة للمحيطات تفرض علينا اتخاذ تدابير، ولكن هذه التدابير يجب أن تستند إلى أفضل العلوم المتاحة إذا أُريد لها أن تتسم بالكفاءة والفعالية. ونؤيد النهج الذي وضع لعقد الأمم المتحدة، لأنه سيمنحنا فرصة لأن نستند إلى العلم في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة. ونقدر بصفة خاصة هدف المبادرة الرامي إلى تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي وتطبيق تكنولوجيا مبتكرة تربط علوم المحيطات بالاحتياجات المجتمعية.

ونأمل أن نرى تلك الأحداث الثلاثة تسفر عن نتائج ملموسة لحماية النظم الإيكولوجية البحرية وتعافي موارد مصائد الأسماك. ونأمل أيضا أن تعزز تدابير التعافي الجماعية المرتبطة بجائحة كوفيد-١٩ الاقتصادات المستدامة التي تحمي المحيطات ومواردها.

وفي الختام، يتضمن مشروعا القرارين المعروضان علينا، بشأن المحيطات وقانون البحار واستدامة مصائد الأسماك، عددا كبيرا من الأحكام ذات الصلة. وكنا نود أن نرى تحقق المزيد من التقدم هذا العام بشأن بعض المسائل، مثل ظروف عمل موظفي لجنة حدود الجرف القاري، التي تدعو إلى القلق، شأنها شأن الأعمال المتأخرة المتراكمة على مدى ١١ عاما.

كما كنا نود أن نحرز تقدما بشأن أزمة المناخ في نصي مشروعي القرارين، ولكن الجائحة منعتنا من إجراء مناقشات موضوعية. ونأمل أن يتضمن مشروعا القرارين العام المقبل حلولا تسهم إسهاما مجديا في التصدي للضغط الذي تشكله الأنشطة البشرية على صحة المحيطات.

السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (*تكلم بالإنكليزية*): أود في البداية أن أعرب عن تقديري للأمين العام على تقريريه عن المحيطات وقانون البحار (A/75/70 و A/75/340)،

وكذلك لمنسقي المشاورات غير الرسمية بشأن مشروعي القرارين A/75/L.39 و A/75/L.40. ونود أيضا أن نشكر شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على جهودها وعلى دعمها القيم خلال هذه العملية.

وإذ نشير إلى أهمية اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بوصفها إطارا قانونيا عاما للأنشطة في المحيطات والبحار، وإذ نقر بمركز جمهورية إيران الإسلامية بوصفها دولة موقعة على الاتفاقية، إلا أننا نرى أن الاتفاقية ليست الإطار القانوني الوحيد الذي يحكم الأنشطة المضطلع بها في المحيطات والبحار.

ولذلك، نتوقع أن تنظر أي مفاوضات معنية بمشروعي القرارين بشأن المحيطات والبحار في موقف الدول غير الأطراف في الاتفاقية وأن تجري المفاوضات بطريقة ملائمة تشمل الشواغل المشروعة لتلك البلدان. ويمكن أن تؤدي هذه الرؤية الشاملة إلى مشاركة بناءة فيما بين عدد أكبر من البلدان في حشد التأييد لمشروعي القرارين المعروضين علينا.

لكن ينبغي عدم تفسير أي مشاركة بناءة من وفد بلدي خلال المفاوضات وانضمامنا إلى توافق الآراء على أنها قبول للاتفاقية بوصفها صكا ملزما قانونا من حكومة بلدي. إن أنشطة إيران في البيئة البحرية تلتزم التزاما صارما بتلك الصكوك الدولية التي قبلتها صراحة. غير أن إيماننا القوي بضرورة حماية البحار ومواردها من بين أمور أخرى، فضلا عن ضمان سلامة وأمن الأنشطة البحرية، قد ألهمنا للتعاون مع البلدان الأخرى بروح بناءة في تلك الأجزاء من الكوكب.

إن جمهورية إيران الإسلامية، بوصفها دولة ساحلية في الخليج الفارسي وبحر عمان، ملتزمة بتحقيق غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ومن أجل تحقيق تلك الغايات، نؤكد على ضرورة بذل الدول وجميع أصحاب المصلحة الآخرين جهودا أكبر بكثير، بما في ذلك من خلال التعاون والتنسيق الدوليين، فضلا عن توفير بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية البحرية إلى البلدان النامية.

وتقدر جمهورية إيران الإسلامية تقديرا كبيرا الجهود التي بذلت فيما يتعلق بالإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، التي تضطلع بدور بارز في دعم الأنشطة الاقتصادية لبعض البلدان النامية، وحفظ الموارد البحرية والنظم الإيكولوجية البحرية السليمة، وكفالة الأمن الغذائي للجميع. ولذلك، نولي أهمية لأنشطة مكافحة الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، الذي يهدد الاستخدام المستدام للموارد البحرية الحية.

إن سكان بلدي كافة تقريبا، الذين يسكنون الساحل الشمالي للخليج الفارسي وبحر عمان، يعتمدون اعتمادا كبيرا على موارد ذلك الجزء المائي أو يتأثرون بالبيئة البحرية هناك. وبالإضافة إلى ذلك، فإن بلدي معرض لتغير المناخ والظواهر الجوية القصوى في تلك المنطقة ويعاني من الآثار الضارة للتلوث البحري ونضوب الموارد البحرية.

والبناء غير المسؤول للجزر الاصطناعية في الخليج الفارسي وتدمير موائل الأنواع البحرية النادرة يمكن أن يعرضا للخطر استدامة موارده البحرية الطبيعية. إن نشر الأساطيل العسكرية ووجودها المكثف من بلدان خارج منطقة الخليج الفارسي لم يسفر عن تفاقم سلامة وأمن الدول الساحلية والملاحة السلسة في تلك المنطقة من المياه فحسب، بل أيضا عن التلوث البحري واستنفاد الموارد البحرية. ونحث جميع الدول المعنية على التعاون من أجل حماية بيئة تلك المنطقة المشتركة من المياه والامتناع عن الأعمال الانفرادية التي قد تعرض بيئتها البحرية للخطر.

وإذ تسلم جمهورية إيران الإسلامية بأهمية حفظ الموارد البيولوجية البحرية واستخدامها المستدام وتقاسمها على نحو منصف في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، تؤيد وضع صك فعال وشامل وملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، بما يتفق مع القانون الدولي للبحار.

ونرى أن التنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية ينبغي أن يعتبر تراثا مشتركا للبشرية، وأن المنافع الناجمة

عن استخدامه واستغلاله ينبغي أن تتشاطرها الدول على نحو منصف. ونؤيد التفاوض على أساس نص ونود أن يعالج النص بشكل ملائم، في جملة أمور، مسائل بناء القدرات ونقل التكنولوجيا والدراية.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية من جديد التزامها بالنظام البحري القائم على القواعد لضمان الحقوق والمصالح البحرية للجميع، وكذلك بضمان الاضطلاع بالأنشطة البحرية بسلاسة، بما في ذلك على أساس القانون الدولي للبحار. واستنادا إلى ذلك الالتزام والاقتناع الصادق بأن طول أمد النزاعات والتوترات المتصاعدة باستمرار فيما بين الدول الساحلية في الخليج الفارسي لا تسفر عن زيادة زعزعة استقرار المنطقة فحسب، بل أيضا إلى تعريض تنمية ورخاء شعوب المنطقة للخطر الشديد، اقترح رئيس بلدي على الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين مبادرة هرمز للسلام (انظر A/75/PV.4، المرفق الثالث عشر).

ولا تزال جمهورية إيران الإسلامية ثابتة في اعتقادها بأن التعاون الإقليمي القائم على ذلك الاقتراح سيضمن السلامة والأمن والنظام الدولي في البحر، وخاصة في الخليج الفارسي وبحر عمان. إن إسهامنا في مكافحة القرصنة في البحر في المنطقة وخارجها، بالتعاون مع البلدان الأخرى، ينبع من نفس الشعور والتفاهم.

وختاما، إن تفشي جائحة مرض فيروس كورونا، بالإضافة إلى التدابير القسرية الانفرادية التي كانت قائمة بالفعل بسبب سياسة الضغط القصوى التي تنتهجها الولايات المتحدة على بلدي والشعب الإيراني، قد أدى إلى تردي الحياة اليومية للشعب الإيراني العادي. وقد أثر ذلك تأثيرا خطيرا على توفير الاحتياجات الأساسية للناس، بما في ذلك الأغذية والأدوية والمعدات الطبية وسلسلة الإمداد بالسلع الأساسية، بسبب تعطيل حرية الملاحة في خط الملاحة في جمهورية إيران الإسلامية نتيجة للجزاءات القاسية. ونحث المجتمع الدولي على النظر في الطابع اللاإنساني لتلك الجزاءات والتعاون مع بلدي – لا سيما في تعاون بحري.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر إلى النرويج وسنغافورة على تيسير المشاورات التي أدت إلى إعداد نصي هذا العام لمشروع القرار الجامع A/75/L.39، بشأن المحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار A/75/L.40 بشأن استدامة مصائد الأسماك، على التوالي. ويسر البرازيل أن تشارك في تقديم مشروعي القرارين.

وأود أيضا أن أعرب عن تقديري لروح التعاون التي ظلت سائدة في صياغة مشروعي القرارين، وخاصة خلال هذه الأوقات الصعبة في ظل القيود الكبيرة التي تفرضها جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩). ونرحب أيضاً بتقريري الفريق العامل الجامع المخصص المعني بالعملية المنتظمة (A/75/362 و A/75/614) وتقارير الأمين العام (A/75/70 و A/75/157 و A/75/340).

إننا نعتمد على المحيطات في التوازن البيئي للأرض لتوفير الغذاء والتجارة والنقل والطاقة، وفي رفاه عدد من القطاعات والأنشطة الأخرى. فالمحيطات حيوية لكوكبنا ولحياتنا. ولذلك من الأهمية بمكان أن نفهم تأثير النشاط البشري على محيطاتنا.

في ذلك الصدد، يشكل التقييم العالمي الثاني للمحيطات إسهاما قيما في تعزيز فهمنا للمحيطات. وأود أن أهنئ جميع المعنيين على الاختتام الناجح للدورة الثانية من العملية المنتظمة، التي ما زالت تؤدي دورا رئيسيا في الإطار المؤسسي الذي أنشأته الجمعية العامة لإدماج المعرفة وصنع السياسات.

وللأسف، حالت جائحة كوفيد-١٩ دون عقدنا لعدة أحداث هامة وإحراز تقدم بشأن عدد من العمليات هذا العام. وأرى أن من المهم في ذلك الصدد أن أؤكد من جديد على مشاركة البرازيل القوية في تنفيذ الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة وفي إبرام اتفاق فعال بشأن صك دولي ملزم قانونا بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه المستدام، يعالج بطريقة متوازنة المسائل المتعلقة بالحصول على الموارد الجينية البحرية واستخدامها، بما في ذلك تقاسم المنافع، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا البحرية وأدوات الإدارة القائمة على المناطق، وتقييمات الأثر البيئي.

وتود البرازيل أيضا أن تؤكد من جديد التزامها بالأهداف والمقاصد والمبادئ الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، التي تحدد الإطار القانوني العالمي لجميع ما يُضطلع به من أنشطة في المحيطات والبحار. وفي ذلك السياق، نقر بنجاح وأهمية الهيئات المنشأة بموجب الاتفاقية، التي ما فتئت تسهم جميعها إسهاما أساسيا في تطبيق الإطار القانوني الذي أنشأته الاتفاقية.

وفيما يتعلق بتعزيز السلامة البحرية وحفظ البيئة البحرية، تود البرازيل أن تدعو جميع الدول الأطراف إلى أن تطلب من السفن التي ترفع أعلامها أن تلتزم بنظم التعقب في الدول الساحلية عندما تمر عبر منطقة اقتصادية خالصة. وذلك التدبير بالغ الأهمية لضمان التنفيذ الفعال لأحكام الاتفاقية المتعلقة بالالتزامات بمنع تلوث البيئة البحرية وخفضه ومكافحته، وإخطار الدول الأخرى بالضرر الوشيك أو الفعلي، على النحو المنصوص عليه في المادتين ١٩٤ و ١٩٨ من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

وللأسف، تأثرت البرازيل في العام الماضي بتسرب شديد من النفط الخام الثقيل في البحر وقع على نطاق لم يسبق له مثيل. وقد لحق الضرر بأكثر من ٦٠٠ ٣ كيلومتر من الساحل البرازيلي نتيجة لتلك الكارثة البيئية. ويمكننا أن نؤكد من خلال التركيب الكيميائي للنفط المتسرب أنه لم يستخرج في البرازيل. وبنمط انتشاره على طول الساحل البرازيلي، يمكننا القول أيضا إن النفط الأجنبي المتسرب جاء من سفينة سعت عمدا إلى تجنب الكشف عنها – ما يسمى بسفينة متسترة. وجمع أكثر من ٠٠٠ ٥ طن من النفط الخام خلال أشهر من العمل. وقد ترتب على الحادث عواقب وخيمة على البيئة البحرية وعلى آلاف البرازيليين الذين يعتمدون على المحيطات في كسب رزقهم.

وفي العام المقبل، ستعطي البرازيل الأولوية لهذه المسألة في الأمم المتحدة والمنظمة البحرية الدولية. ونود أن نرى تحسنا في القواعد التي تحكم النقل البحري الدولي، وخاصة فيما يتعلق بتبادل المعلومات عن المواقع من السفن الأجنبية إلى نظم التعقب في الدول الساحلية. وتشكل السفن المتسترة تهديدا خطيرا لجميع الدول الساحلية والبيئة البحرية برمتها.

وفي الختام، أشكر فريق شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عمله الشاق خلال عملية المشاورات. وتمشيا مع التقاليد، فإن دوره كان حاسم الأهمية في التوصل إلى النتائج المعروضة على الجمعية العامة اليوم.

السيد دانغ (فييت نام) (*تكلم بالإنكليزية*): في البداية، أود أن أشكر السيدة ناتالي موريس – شارما ممثلة سنغافورة والسيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج، على عملهما مرة أخرى كمنسقين للمفاوضات بشأن مشروع القرار A/75/L.39 المعني بالمحيطات وقانون البحار، ومشروع القرار A/75/L.40 المعني باستدامة مصائد الأسماك على التوالي. ونغتنم هذه الفرصة لنكرر الإعراب عن تقديرنا لعمل الجمعية العامة وأجهزتها الفرعية المعني بالمحيطات وقانون البحار خلال العام الماضي. كما نعرب عن تقديرنا للهيئات المنشأة بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لإسهامها المستمر في تعزيز سيادة القانون والحفاظ على النظام في البحر.

وقد شكلت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) عدة تحديات لعمل تلك الهيئات. ولذلك، فإننا نؤيد إدراج القرار في الفقرة ١٠٤ من مشروع القرار A/75/L.39، لتمكين المشاركة الافتراضية لأعضاء لجنة حدود الجرف القاري، شريطة استيفاء المتطلبات الأمنية ذات الصلة، بما في ذلك قواعد السرية المتعلقة بالبيانات المقدمة من الدول.

ولا تزال محيطاتنا تواجه تحديات شديدة، بما في ذلك التلوث واستنفاد الموارد والحطام البلاستيكي. وتؤدي صحتها وقدرتها على الصمود دورا رئيسيا في صحة ورفاه البشرية. وعلاوة على ذلك، فإن الاستخدام المستدام للمحيطات والبحار وحفظها يمكن أن يتيحا للدول فرصا كبيرة للتعافي من الآثار غير المسبوقة التي أحدثتها جائحة كوفيد-١٩ وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وفي هذا الصدد، يود وفد بلدي أن يشدد على ثلاث نقاط ذات صلة.

أولا، يجب أن تظل اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الصك الأساسي المتعدد الأطراف الذي يتسم بعالميته وسلامته وشموليته. وهي تحدد أشمل إطار قانوني يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، بما في ذلك في المناطق الواقعة داخل الولاية الوطنية وخارجها. ونكرر تأكيد الطابع العالمي والموحد للاتفاقية وأهميتها الاستراتيجية كأساس للعمل الوطني والإقليمي والعالمي في التصدي للتحديات المشتركة والتنمية على نحو مستدام.

ومن الأهمية بمكان ضمان الامتثال الكامل لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، بما في ذلك الالتزام بتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، والاحترام الكامل لحقوق الدول الساحلية في مناطقها البحرية على النحو المحدد بموجب الاتفاقية. ونرحب بالمسودة النهائية لتقرير التقييم العالمي الثاني للمحيطات الذي أعده فريق الخبراء، ونشدده على أهمية الاحترام الكامل لتنفيذ اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، ولا سيما واجب حماية البيئة البحرية والحفاظ عليها والتعاون.

ثانيا، يشكل ارتفاع مستوى سطح البحر حاليا تهديدا للبشرية، وهو ما يمثل تحديا لوجود العديد من السكان والدول، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة. إن فييت نام، بوصفها أحد أكثر البلدان تعرضا لهذه الظاهرة، ترحب ترحيبا حارا بالاهتمام المتزايد الذي يولى لتأثير ارتفاع مستوى سطح البحر. ومن العوامل الأساسية لتعزيز فهمنا والإجراءات المشتركة للتخفيف من آثارها المتعددة الأبعاد إجراء المزيد من الدراسات والمناقشات بشأن الآثار القانونية لارتفاع مستوى سطح البحر، بما في ذلك من جانب لجنة القانون الدولي والاجتماع الحادي والعشرين المقرر لعملية الأمم المتحدة الاستشارية غير الرسمية المفتوحة العضوية بشأن المحيطات وقانون البحار.

ثالثا، نظرا للتطور السريع للتكنولوجيا وفهمنا للمحيطات، نرحب بالتقدم المحرز في أعمال المؤتمر الحكومي الدولي بشأن وضع صك ملزم قانونا دوليا في إطار اتفاقية حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وقد حظي المؤتمر حتى الآن بتوافق واسع في الآراء ومشاركة واسعة النطاق من الدول الأعضاء وأصحاب المصلحة المعنيين. ونتطلع إلى استئناف المناقشات واختتامها في دورته الرابعة المقرر عقدها في العام المقبل.

إن صون السلام والاستقرار والأمن البحري والسلامة البحرية وحرية الملاحة في بحر الصين الجنوبي والتحليق فوقه مسألة تثير القلق والاهتمام في المنطقة والعالم، ولا سيما خلال هذه الفترة في كفاحنا الجماعي لدحر جائحة كوفيد-١٩. وفي سياق التطورات المعقدة، بما فيها الحوادث الخطيرة التي تنتهك حقوق فييت نام السيادية وولايتها في مناطقها البحرية على النحو المحدد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، نحث جميع الأطراف المعنية على عدم تكرار مثل هذه الحوادث، وتعزيز الثقة المتبادلة، وممارسة ضبط النفس، والامتناع عن الأعمال أحادية الجانب التي يمكن أن تزيد من تعقيد أو تصعيد المنازعات، بما في ذلك التوسّع والعسكرة التي تحمل سمات الاحتلال.

ونكرر كذلك التأكيد على ضرورة السعي إلى تسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة واتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، والاحترام الكامل للعمليات الدبلوماسية والقانونية والامتثال التام لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في تحديد المطالبات البحرية. ونشدد على أهمية التنفيذ الكامل والفعال للإعلان المتعلق بسلوك الأطراف في بحر الصين الجنوبي برمته. ومما يشجعنا التقدم المحرز فيما يتعلق بالمفاوضات بين رابطة أمم جنوب شرق آسيا والصين نحو الإبرام المبكر لمدونة فعالة وموضوعية لقواعد السلوك في بحر الصين الجنوبي، بما يتفق مع القانون الدولي، ولا سيما اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وفقا لجدول زمني متفق عليه بصورة متبادلة.

وقد سعت رابطة أمم جنوب شرق آسيا إلى تعزيز التعاون والتنسيق البحريين فيما بين دولها الأعضاء، بما في ذلك من خلال مواصلة الحوار البناء بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك. إن فييت نام، بوصفها رئيسة لرابطة أمم جنوب شرق آسيا في عام ٢٠٢٠، ملتزمة التزاما قويا بأهداف ومقاصد الاتفاقية، وبالإسهام في تحقيق السلام والاستقرار والازدهار للبشرية جمعاء.

السيدة باربر (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلمت بالإنكليزية*): يسر وفد بلدي أن يشارك في تقديم مشروع القرار A/75/L.39 بشأن المحيطات وقانون البحار. وتؤكد الولايات المتحدة الأهمية المحورية للقانون الدولي كما تتجلى في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار. وإذ نرى محاولات لإعاقة الممارسة المشروعة للحقوق والحريات الملاحية بموجب القانون الدولي، بات من المهم الآن أكثر من أي وقت مضى أن نظل ثابتين في عزمنا على التمسك بتلك الحقوق والحريات.

وفي حين أن قلقنا عالمي، فإن حرية البحار مهددة بشكل خاص في بحري الصين الجنوبي والشرقي. ويهدد التأكيد على مطالبات شاملة وغير مشروعة بحقوق بحرية، بما في ذلك من خلال استخدام آخرين للتخويف والإكراه المستمرين ضد ممارسات تطوير النفط والغاز وصيد الأسماك التي تمارس آخرون مد طويل، النظام القائم على القواعد الذي مكن المنطقة من الازدهار. ويحق للدول أن تطور وتدير مواردها الطبيعية رهنا بحقوقها السيادية، دون تدخل.

وموقفنا في بحر الصين الجنوبي وفي أماكن أخرى من العالم بسيط: ويتمثل في أنه يجب احترام حقوق ومصالح جميع الدول، بغض النظر عن حجمها أو قوتها أو قدراتها العسكرية. وكما أشار الوزير بومبيو في بيانه بشأن موقف الولايات المتحدة من المطالبات البحرية في بحر الصين الجنوبي في ١٣ تموز/يوليه،

> ”في بحر الصين الجنوبي، نسعى إلى الحفاظ على السلام والاستقرار، والتمسك بحرية البحار بطريقة تتفق مع القانون الدولي، والحفاظ على التدفق التجاري من دون عوائق، ومعارضة أي محاولة لاستخدام الإكراه أو القوة لتسوية المنازعات. ونحن نتقاسم هذه المصالح العميقة والدائمة مع العديد من حلفائنا وشركائنا الذين أقروا منذ فترة طويلة نظاما دوليا قائما على القواعد“.

وندعو جميع الدول في ذلك الصدد إلى حل منازعاتها الإقليمية والبحرية بالطرق السلمية ودون إكراه، وإلى تقديم مطالباتها البحرية، والاضطلاع بأنشطتها في المجال البحري وفقا للقانون الدولي، على النحو الوارد في الاتفاقية، واحترام حرية الملاحة والتحليق وغير ذلك من الاستخدامات المشروعة للبحار التي يتمتع بها جميع مستخدمي المجال البحري، وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية وفقا للقانون الدولي. وندعو جميع الدول إلى كفالة التنفيذ الفعال للقانون الدولي المنطبق على مكافحة القرصنة، وإلى الاتحاد في ردع المنظمات الإجرامية عبر الوطنية والمنظمات الضالعة في الجريمة عبر الوطنية في البحر ومنعها وملاحقتها قضائيا.

وتقدر الولايات المتحدة المنبر الذي توفره الجمعية العامة لمناقشة المسائل المتعلقة بالمحيطات الهامة. ويشكل مشروع القرار السنوي المتعلق بالمحيطات وقانون البحار فرصة للمجتمع العالمي لتحديد القضايا الرئيسية المتعلقة بالمحيطات واستحداث سبل بناءة لمعالجتها. وبالرغم من أن مشروع القرار هذا العام A/75/L.39 هو تمديد فني للنص المعتمد العام الماضي (القرار ١٩/٧٤) بسبب الجائحة، مع عدم تغيير معظم النص، إلا أن وفود الدول قد نجحت في المضي قدما بعمليات هامة والاعتراف بإنجاز هام في فهم المجتمع الدولي لحالة محيطاتنا – التقييم العالمي الثاني للمحيطات.

وتعرب الولايات المتحدة عن خالص تقديرها للرئيسين المشاركين، وفريق الخبراء، ومجموعة الخبراء، والمكتب، والأمانة العامة، وجميع الدول الأعضاء التي أبدت التزاما مشتركا باستكمال التقييم العالمي الثاني للمحيطات، ونرحب ببداية الدورة الثالثة من العملية المنتظمة. ونعتقد أنه قد تم وضع أساس متين للدورة الثالثة لقطع خطوات إضافية في تعزيز التقييم العلمي لحالة البيئة البحرية بغية تعزيز الأساس العلمي لعملية وضع السياسات.

وللتقييم العالمي للمحيطات دور حاسم في إعلامنا جميعاً بالضغوط التي تواجه محيطاتنا، ونتطلع إلى مواصلة العمل مع زملائنا من خلال العملية المنتظمة لتحقيق انتشاره وتأثيره على أوسع نطاق ممكن. ويسرنا أيضا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن مشروع القرار A/75/L.40 المعني باستدامة مصائد الأسماك. وكما هو الحال في مشروع القرار المتعلق بالمحيطات وقانون البحار، أدت القيود

المفروضة على قدرتنا على الاجتماع والتفاوض إلى التمديد الفني لمشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك. وبناء على ذلك، نحيل الأعضاء إلى بيانات الولايات المتحدة السابقة بشأن أي من المسائل الجوهرية.

ونقدر التعاون البناء الذي أبدته وفود الدول، تحت قيادة المنسقة الصبورة، لوضع نهج عملي لإعادة جدولة الاجتماعات المتعلقة باستدامة مصائد الأسماك التي عطلتها الجائحة. وتتطلع الولايات المتحدة إلى المشاورات غير الرسمية للدول الأطراف في اتفاق الأمم المتحدة للأرصدة السمكية التي ستعقد في النصف الثاني من عام ٢٠٢١ إذا سمحت الظروف بذلك، وكذلك إلى المؤتمر الاستعراضي المستأنف واستعراض صيد الأسماك في قاع البحر الذي سيعقد في عام ٢٠٢٢.

ونشجع الدول والمنظمات ذات الصلة على النظر في تقديم معلومات مستكملة يمكن أن تسترشد بها حلقة العمل المقبلة بشأن تنفيذ التدابير الرامية إلى معالجة آثار الصيد في قاع البحار على النظم الإيكولوجية البحرية الهشة، والاستدامة الطويلة الأجل للأرصدة السمكية في أعماق البحار. وتلاحظ الولايات المتحدة أيضا مع التقدير التوضيح المقدم عن طريق المراسلات بأن أي من هذه المذكرات ستنشر كما وردت، وفقا للممارسة الحالية للأمانة العامة. ونعتقد أن نشر التقارير دون تحرير كما يتم تلقيها يعزز الشفافية ونود أن نشكر الوفود على مشاركتها في تلك المناقشات لكفالة التبادل الدائم للآراء بهذه الطريقة المحايدة.

وختاما، بينما لم تكن لدينا فرصة لمناقشة مسائل موضوعية جديدة في مشروع القرار المعني باستدامة مصائد الأسماك، فقد أبرز العام الماضي تحديات جديدة في مجال إدارة مصائد الأسماك. وتستمر أنشطة الصيد في جميع أنحاء العالم، مما يسهم في توفير سبل العيش والأمن الغذائي خلال هذه الفترة الصعبة، رغم أن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) جعلت رصد بعض مصائد الأسماك أكثر صعوبة.

كما ركز المجتمع الدولي بإلحاح جديد على أمثلة محددة لأنشطة الصيد غير الخاضعة للمراقبة بشكل كاف، بما في ذلك الصيد غير المشروع وغير المبلغ عنه وغير المنظم، والتي تؤثر على كل شيء بدءا من سلامة النظم الإيكولوجية والمجتمعات الساحلية وظروف عمل المراقبين والأطقم إلى التنمية الاقتصادية والازدهار لفرادى الدول الأعضاء. وسنواصل دعوة دول العلم إلى تحمل المسؤولية عن تلك الأنشطة واعتماد تدابير إدارة أكثر قوة، عند الحاجة، في المنظمات الإقليمية لإدارة مصائد الأسماك.

وفيما يتعلق بمشروعي القرارين، نحيل الأعضاء إلى بياننا العام الذي أدلى به في ١٨ تشرين الثاني/نوفمبر في الجلسة الخامسة للجنة الثانية، والذي يتناول شواغلنا بشأن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠؛ وخطة عمل أديس أبابا؛ واتفاق باريس بشأن تغير المناخ؛ وتغير المناخ؛ وتقارير الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ؛ ونقل التكنولوجيا؛

ونود أن نشكر منسقي المشاورات غير الرسمية بشأن مشروعي القرارين – السيدة ناتالي موريس – شارما ممثلة سنغافورة والسيد أندرياس كرافيك ممثل النرويج – على تنسيقهما المتميز من خلال الطريقة غير المسبوقة للعمل عبر الإنترنت الناجمة عن جائحة كوفيد-١٩. كما نود أن نتوجه بالشكر إلى شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على ما قدمته من خبرات وما قامت به من عمل جاد طوال المشاورات الافتراضية بشأن مشروعي القرارين.

وأخيرا، نعرب عن تقديرنا لمرونة الوفود وتعاونها في تبني الأشكال الافتراضية عبر الإنترنت التي اتبعت لإجراء مشاوراتنا بشأن مشروعي القرارين. ويحدونا الأمل في أن تتسم جهودنا الرامية إلى معالجة المسائل العديدة والمعقدة التي تنتظرنا فيما يخص المحيطات ومصائد الأسماك بهذه الروح من المرونة والتعاون.

السيد ساوتر (ألمانيا) (*تكلم بالإنكليزية*): تؤيد ألمانيا البيان الذي أدلى به المراقب عن الاتحاد الأوروبي بالنيابة عن الدول الأعضاء فيه.

ونرحب بالصيغة النهائية لمشروع القرار الجامع A/75/L.39، بشأن المحيطات وقانون البحار. ونرحب بتأكيده من جديد على الطابع

العالمي والموحد لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢ بوصفها الإطار القانوني الذي يجب أن تنفذ فيه جميع الأنشطة في المحيطات والبحار، وأنه يؤكد على ضرورة الحفاظ على سلامة الاتفاقية.

وتؤكد ألمانيا التزامها بالأحكام التي وضعتها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حرية أعالي البحار وحقوق المرور البريء والالتزامات المتعلقة بالتعاون الثنائي والإقليمي والدولي، بما في ذلك من أجل حفظ وإدارة الموارد الحية وحماية البيئة البحرية والحفاظ عليها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية.

ونحن أيضا، مع شركائنا في الاتحاد الأوروبي، ملتزمون التزاما كاملا باختتام التنفيذ الطموح لاتفاق حول صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، في أقرب وقت ممكن – والأمثل أن يتم ذلك بحلول العام المقبل.

وتحدد اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار الإطار القانوني لجميع المطالبات البحرية في محيطات العالم وبحاره، بما في ذلك في بحر الصين الجنوبي. وتود ألمانيا أن تشير في ذلك السياق إلى الشروط المحددة والجامعة التي تنص عليها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لتطبيق خطوط الأساس المستقيمة والأرخبيلية، وكذلك لتطبيق نظام الجزر والصخور على معالم الأراضي التي تكونت بصورة طبيعية. وليس هناك من أساس قانوني لكي تعامل الدول القارية الأرخبيلات أو المعالم البحرية ككيان مكتمل بدون احترام الأحكام ذات الصلة الواردة في الجزء الثاني من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار أو باستخدام الأحكام الواردة في الجزء الرابع، التي لا تنطبق إلا على الدول الأرخبيلية.

ولا يوجد أيضا أي أساس قانوني للمطالبات بـ ”الحقوق التاريخية“ على مياه بحر الصين الجنوبي خارج حدود المناطق البحرية المنصوص عليها في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، على النحو الذي أكده قرار التحكيم الذي أصدرته هيئة التحكيم بموجب المرفق السابع لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار في ١٢ تموز/يوليه ٢٠١٦. وقد دأبت ألمانيا على الإعراب عن هذا الموقف في الماضي، سواء على الصعيد الثنائي أو مع الأطراف الأخرى في الاتفاقية، بدون المساس بمطالبات السيادة الإقليمية المتنافسة على المناطق البحرية المتنازع عليها أو اتخاذ أي موقف إزاءها.

وسنواصل التمسك بحرياتنا وحقوقنا كدولة طرف في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، وسنسهم في تعزيز التعاون الدولي والإقليمي على النحو المبين في الاتفاقية.

السيدة ديي (ناورو) (*تكلمت بالإنكليزية*): تؤيد ناورو البيان الذي أدلى به ممثل بليز باسم تحالف الدول الجزرية الصغيرة.

أولا، أود أن أشكر الميسرين من سنغافورة والنرويج، السيدة ناتالي موريس – شارما والسيد أندرياس كرافيك، على اختتامهما بنجاح، في ظل ظروف غير مألوفة إلى حد كبير، للمفاوضات بشأن مشروع القرار الجامع المتعلق بالمحيطات وقانون البحار A/75/L39 ومشروع القرار المتعلق باستدامة مصائد الأسماك A/75/L.40. ونشكر أيضا شعبة شؤون المحيطات وقانون البحار على عملها المثالي في هذه الأوقات الاستثنائية.

وكما سمعنا من كثير من الأعضاء من قبل، فإن ناورو دولة محيطية كبيرة. ونحن نعتمد اعتمادا كبيرا على الموارد البحرية من أجل بقائنا وتنميتنا الاقتصادية. ولهذا السبب نولي قضايا المحيطات الأولوية القصوى بقدراتنا المحدودة. إن حفظ المحيطات واستخدامها على نحو مستدام أمران بالغا الأهمية إذا ما أُريد لدول مثل بلدي أن تستمر في البقاء.

وقد سررنا عندما أشيع أن عام ٢٠٢٠ سيكون عاما مشهودا للمحيطات، حيث كا مقررا عقد مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالمحيطات، وكان من المتوقع الانتهاء من المفاوضات على صك دولي ملزم قانوناً بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، وحلول موعد إنجاز عدة غايات من غايات الهدف ١٤ من أهداف التنمية

المستدامة. لكن كان لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) خطط أخرى لنا.

لقد أكدت الجائحة مدى ارتباط صحتنا بصحة كوكبنا. إن المحيطات السليمة والمنتجة والقادرة على التكيف بالغة الأهمية بالنسبة لسبل عيشنا وأمننا الغذائي جميعا. وكما قال الأمين العام غوتيريش الأسبوع الماضي،

"إن التصالح مع الطبيعة هو المهمة التي ستميز القرن الحادي والعشرين" (SG/SM/20467).

ومع تعافي الاقتصادات من جائحة كوفيد-١٩، ستتاح للحكومات فرصة لتحسين اقتصادات بلدانها بطرق تحمي المحيطات والموارد التي توفرها – أو تعيد بناءها بشكل أفضل – وذلك بكفالة عدم تقديم حوافز للأنشطة التي تعرض محيطاتنا للخطر. ويشمل ذلك العمل الهام المتعلق بالإعانات المالية الذي يجري في منظمة التجارة العالمية. وقد أُحرز تقدم كبير نحو التوصل إلى اتفاق على النحو المنصوص عليه في الغاية ١٤,٦ من أهداف التنمية المستدامة، ويمكن للحكومات، ويجب عليها، أن تواصل العمل معاً للتفاوض بنجاح على حل للإعانات الضارة في أقرب وقت ممكن في عام ٢٠٢١.

وبالنظر إلى التهديدات الحالية التي يتعرض لها التنوع البيولوجي البحري، من المهم أيضاً أن يتم في المؤتمر الحكومي الدولي المقبل إبرام صك دولي طموح ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام، مما سيمكن، في جملة أمور، من إنشاء مناطق بحرية محمية فعالة ومتعددة القطاعات للحفاظ على سلامة المحيطات على الصعيد العالمي، والاعتراف بالعلاقة الخاصة بين الجزر الصغيرة والمحيطات، وينص على التقاسم العادل والمنصف للمنافع المتأتية من الموارد الجينية البحرية.

وهناك أيضا عمل هام ينبغي أن تقوم به السلطة الدولية لقاع البحار في عام ٢٠٢١، ونحن نشجع جميع الأعضاء على مواصلة العمل من أجل إنشاء الهيكل التنظيمي في الوقت المناسب. ولذلك نغتنم هذه الفرصة لنهنئ السيد مايكل لودج على إعادة انتخابه لفترة ولاية ثانية أمينا عاما للسلطة الدولية لقاع البحار. ونتمنى له كل التوفيق ونؤكد له دعم وفد بلدنا الكامل.

ويتعين علينا أيضا أن ندرج، ضمن إطار التنوع البيولوجي العالمي لما بعد عام ٢٠٢٠ الذي يجري التفاوض بشأنه حاليا، أهدافا بحرية طموحة، تكون متسقة مع الأهداف الثلاثة لاتفاقية التنوع البيولوجي. ويجب أن تراعي هذه الأهداف أيضا الطابع الفريد للتنوع البيولوجي الجزري وارتفاع مستويات الكائنات التي تمثل الجزر موطنها الأصلي.

كما أننا نولي أولوية كبيرة لعمل لجنة القانون الدولي بشأن ارتفاع مستوى سطح البحر. ونشكر أعضاءها على إصدار ورقة المسائل الأولى وتقاريرهم الشفوية ونتطلع إلى أن تنظر اللجنة رسميا في ورقة المسائل في العام المقبل.

وسيتعين الآن أن يكون عام ٢٠٢١ هو عامنا المشهود للمحيطات. وعلينا أن نظهر الطموح ونحرز تقدما نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وأن نبين قدرتنا على الوفاء بالوعود التي قطعناها على أنفسنا عندما اعتمدناها في عام ٢٠١٥. ونتطلع إلى عقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالمحيطات تحت القيادة القديرة لمضيفتينا، كينيا والبرتغال، ونأمل أن تكون لدينا قصص نجاح لنرويها هناك، فضلا عن فرص تطوير وتعزيز الشراكات.

ونأمل أن تكون بعض هذه الشراكات في مجال علوم المحيطات. وإذ ندخل عقد الأمم المتحدة لعلوم المحيطات من أجل التنمية المستدامة، سيكون من المهم أن ينظر إلى الدول الجزرية الصغيرة النامية على أنها راعية ومشرفة على المحيطات، وأن تستشار في وقت مبكر وأن تُدرج بالكامل في العمليات ذات الصلة، بغية المساعدة على تحقيق قاعدة أوسع للمعلومات العلمية والمعرفة للمحيطات التي نعتمد عليها.

وقبل أن أختتم بياني، أود أيضا أن أبرز أهمية شفافية البيانات

بالنسبة لمصائد الأسماك. فكما يعلم الكثيرون، فإن الأطراف في اتفاق ناورو بشأن التعاون في إدارة مصائد الأسماك ذات المصلحة المشتركة قد نجحت حتى الآن في رعاية أرصدة سمك التونة السليمة في منطقتنا. ويعزى جزء كبير من هذا النجاح إلى تغطية المراقبين لسفن الصيد بنسبة ١٠٠ في المائة. غير أن هذا الشرط قد عُلّق أثناء الجائحة بسبب الشواغل الصحية. ونحن نعتمد حاليا على البيانات الدقيقة والشفافة التي يقدمها شركاؤنا في صيد الأسماك في المياه البعيدة. ولا يمكن المغالاة في التشديد على أهمية مصائد الأسماك السليمة لاقتصاداتنا وسبل معيشتنا.

السيد يدلا (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): المحيط هو أكبر نظام داعمللحياة على كوكبنا. فهو يعمل على تحقيق استقرار المناخ ويخزن الكربون وينتج الأكسجين ويغذي التنوع البيولوجي ويدعم مباشرة رفاه الإنسان من خلال الموارد الغذائية والمعدنية وموارد الطاقة، ويوفر الخدمات الثقافية والترفيهية. إن قيمة اقتصاد المحيطات تدل على أهميته.

إن المحيطات مترابطة ويتعين النظر إليها ككل. وظهور إدارة شؤون المحيطات يفترض أن التحديات المتعلقة بحيز المحيطات مترابطة ترابطاً وثيقاً وتتطلب من جميع الأمم التعاون في مجال إدارة المحيطات. ومنذ اعتمادها، أدت اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والمؤسسات التابعة لها التي تحكم قانون البحار، دورا محوريا في ضمان الاستخدام المتناسق والحصيف لموارد المحيطات من أجل البشرية.

وتمثل السلطة الدولية لقاع البحار، والمحكمة الدولية لقانون البحار ولجنة حدود الجرف القاري المنشأة بموجب الاتفاقية، الأساس للتنفيذ السليم لأحكام الاتفاقية، وتحقيق الفوائد المرجوة من أوجه استخدام البحار. وفي الوقت نفسه، نلاحظ أن تفهمنا للمحيطات وتأثيراتها الواسعة النطاق على الحياة، فضلا عن تأثير الأنشطة البشرية على المحيطات، في تطور مستمر بسبب التقدم العلمي والتقني. واليوم بوسعنا الوصول إلى بعض أعمق الأماكن في المحيطات.

ونشكر الأمين العام على تقريريه (A/75/70 و A/75/340) بشأن المحيطات وقانون البحار، وتقريره عن إدارة مصائد الأسماك (A/75/157)، التي تغطي، في جملة أمور، الأطر القانونية والسياساتية، والمساحات البحرية، وأهمية البعد الإنساني، والسلامة والأمن البحريين، وتغير المناخ. ونود أيضا أن نشكر السيدة ناتالي موريس – شارما، ممثلة سنغافورة، والسيد أندرياس كرافيك، ممثل النرويج، على تنسيقهما لمشروعي القرارين المتعلقين بالمحيطات وقانون البحار (A/75/L.39) وبشأن استدامة مصائد الأسماك (A/75/L.40)، على التوالي.

وقد أثرت جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-١٩) على تنفيذ برامج العمل المتصلة بالمحيطات. وللأسف، تأجلت أيضا الدورة الرابعة للمؤتمر الحكومي الدولي المعني بوضع صك دولي ملزم قانونا في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستخدامه المستدام. وتأثر أيضاً عمل المحاكم الدولية المعنية بتسوية المنازعات البحرية كما تأثرت أنشطة مختلفة تتعلق ببناء القدرات. وقد أظهرت لنا جائحة كوفيد-١٩ في ذلك السياق أهمية الحفاظ على النظم الإيكولوجية والتنوع البيولوجي، والتنوع البيولوجي البحري ليست استثناء.

والهند، كبلد له سواحل طويلة تزيد على ٥٠٠ ٧ كيلومتر وأكثر من ألف جزيرة ويعيش ثلث سكانه على طول مناطق ساحلية، لديه تقليد بحري راسخ واهتمام ثابت بشؤون المحيطات. والهند بلد يعتمد على الملاحة البحرية وهي دولة ذات اقتصاد ساحلي كبير. وندرك تمام الإدراك التحديات والفرص التي تمثلها المحيطات، من مصائد الأسماك المستدامة إلى منع ومكافحة القمامة البحرية والتلوث البلاستيكي، والطاقة المتجددة بأسعار معقولة إلى السياحة البيئية وأنظمة الإنذار المبكر للحد من مخاطر الكوارث وإدارتها؛ وبناء القدرة على الصمود والتكيف مع تغير المناخ.

وتدرك الهند أن الاقتصاد الأزرق هو العامل المحرك للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. ويجب أن نعمل على إيجاد تكنولوجيات مبتكرة للطاقة البحرية المتجددة والاستزراع المائي والتعدين في قاع البحار العميقة والتقنية الحيوية البحرية، وهو

ما من شأنه توفير مصدر جديد للوظائف. كما أن ضرورة مراعاة البيئة في اقتصاد المحيطات تزداد أهمية.

والهند يساورها القلق إزاء ممارسات الصيد غير القانونية وتلك التي تضر بالسلامة والأمن البحريين، بما في ذلك أعمال القرصنة والسطو المسلح في البحر. ويسعدنا أن نشارك بنشاط في عمل فريق الاتصال المعني بمكافحة القرصنة قبالة سواحل الصومال، والذي يسهم إسهاما كبيرا في مكافحة القرصنة في غرب المحيط الهندي.

لقد شاركت الهند بنشاط في مفاوضات مؤتمر الأمم المتحدة لقانون البحار الأول والثاني والأهم من ذلك في المؤتمر الثالث، وهي من المؤيدين النشطين لتفسيره الشامل وتنفيذه المتناغم.

وبالإضافة إلى اتفاقية قانون البحار، فإن الهند طرف في الاتفاق بشأن تنفيذ الجزء الحادي عشر من اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار المؤرخة ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢؛ واتفاقية الأرصدة السمكية لعام ١٩٩٥؛ والاتفاقية الدولية لمنع التلوث من السفن لعام ١٩٧٣، في صيغتها المعدلة ببروتوكول عام ١٩٧٨ المتعلق بها؛ والاتفاقية الدولية لضبط وإدارة مياه صابورة السفن وترسباتها لعام ٢٠٠٤؛ واتفاقية عام ١٩٧٢ بشأن منع التلوث البحري الناجم عن إلقاء النفايات والمواد الأخرى، بصيغتها المعدلة؛ وغيرها من الاتفاقات، ولا سيما تلك المتعلقة بحفظ موارد المحيطات واستخدامها المستدام.

في حين أن النظام القانوني لتنظيم المحيطات متطور إلى حد ما، فإن التحديات التي تواجه التنفيذ الفعال للالتزامات التي تفرضها اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وغيرها من الاتفاقات ذات الصلة تشكل مجالا هاما للتركيز. إن الشراكة العالمية الفعالة ضرورية لبناء القدرات والتعاون في مجال التكنولوجيا والمساعدة المالية وزيادة الوعي وتبادل المعرفة العلمية مع أقل البلدان نموا والبلدان النامية والبلدان التي تعاني من أوجه ضعف خاصة من أجل مساعدتها على الوفاء بالتزاماتها الدولية.

وتتعاون الهند مع شركائها في المنطقة من خلال عضويتها في خطة العمل لبحار جنوب آسيا لعام ١٩٩٥ والتي تقدمها أمانة البرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا. وينصب التركيز الرئيسي لخطة العمل لبحار جنوب آسيا على الإدارة المتكاملة للمناطق الساحلية، والتخطيط لحالات طوارئ الانسكابات النفطية، وتنمية الموارد البشرية والآثار البيئية للأنشطة البرية.

ولا يمكننا السماح بتحول بحارنا إلى مناطق صراع. والممرات البحرية الآمنة والمفتوحة في غاية الأهمية لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار والتنمية. وتدعو الهند إلى إقامة نظام حر ومفتوح وشامل في منطقة المحيطين الهندي والهادئ، يقوم على احترام سيادة جميع الدول وسلامتها الإقليمية، والحل السلمي للمنازعات عن طريق الحوار، والالتزام بالقواعد والقوانين الدولية.

ومفهوم الهند لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ شمولي في طابعه، ويؤيد نهجا يحترم الحق في حرية الملاحة والتحليق للجميع في البحار الدولية. إن رؤية الهند لمنطقة المحيطين الهندي والهادئ تقوم على مبدأ الدور المحوري لرابطة أمم جنوب شرق آسيا. ويستند نهج الهند إلى التعاون والشراكة نظرا للحاجة إلى استجابات مشتركة لمواجهة التحديات المشتركة في المنطقة.

وتؤكد الهند من جديد أهمية حرية الملاحة والتحليق في أعالي البحار، والتجارة المشروعة من دون عوائق وحل المنازعات البحرية بالوسائل السلمية، وفقا لمبادئ القانون الدولي المعترف بها عالميا، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار لعام ١٩٨٢. وقد شهدنا حالات لم تحترم فيها البلدان قرارات الهيئات القضائية الدولية ولم تُوضع موضع التنفيذ. ومن الواضح أن ذلك أمر غير مقبول. وندعو جميع الدول الأعضاء إلى احترام سيادة القانون على الصعيد الدولي.

ويمكن أن يكون للإرهاب والجرائم عبر الوطنية، مثل تهريب المخدرات والأسلحة والاتجار بالبشر والقرصنة، تأثير مماثل على الأنشطة البحرية. وانتشار أسلحة الدمار الشامل والكوارث الطبيعية مسائل أخرى يمكن أن يكون لها أثر كارثي على جميع الأنشطة البحرية والبيئة في حد ذاتها. ولا يزال من الواضح أنه لا توجد دولة،

مهما كانت قوية أو غنية، تتمتع بالموارد اللازمة لمواجهة كل تلك التحديات وحدها.

إن المحيطات شاغل مشترك للبشرية، إلى جانب منطقة قاع البحار الدولية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، التي تمثل تراثا مشتركا للبشرية. ولذلك فإن التعاون فيما بين جميع الدول صاحبة المصلحة لضمان السلام والاستقرار في البحار أمر أساسي لصون مصالحهم البحرية المشتركة والنهوض بالتنمية البشرية. إن الثقة بين الدول أمر أساسي لضمان الأمن التعاوني.

لقد كانت الهند قبل ثلاثة عقود أول بلد يحصل على مركز المستثمر الرائد في منطقة المحيط الهندي. ويتعاون العلماء الهنود اليوم في محطات البحوث الموجودة في المحيط المتجمد الشمالي لدراسة صلاته بالمناخ في منطقتنا. ويشارك الهيدروغرافيون الهنود في جهود بناء القدرات مع البلدان البحرية المجاورة. وتعمل المؤسسات الهندية عن كثب مع الشركاء الإقليميين على تحسين نظم الإنذار المبكر الخاصة بأمواج تسونامي والأعاصير. وتنشر سفن البحرية الهندية لإيصال المساعدات الإنسانية وعمليات الإجلاء في حالات الطوارئ والقيام بدوريات في الممرات البحرية لردع القراصنة.

ويتطلب عالم قادر على مجابهة الكوارث إقامة بنية تحتية قادرة على الصمود في مواجهة الكوارث. وتظل الهند ملتزمة بمواجهة تحديات الطوارئ الإنسانية المعقدة عن طريق بناء بنية تحتية قادرة على مواجهة الكوارث. وخلال مؤتمر قمة العمل المناخي لعام ٢٠١٩، اتخذت الهند المبادرة في ذلك السياق لإطلاق الائتلاف من أجل إنشاء بنى تحتية قادرة على الصمود في وجه الكوارث بالشراكة مع عدة بلدان أخرى.

وتلتزم الهند التزاما ثابتا بحماية بيئتها الساحلية والبحرية، وتولي أهمية خاصة لمنع الحطام والقمامة البحريين وتقليصهما بدرجة كبيرة بحلول عام ٢٠٢٥ من خلال العمل العالمي والجهود الجماعية التي يبذلها جميع أصحاب المصلحة. كما تعهدنا بالالتزام بالقضاء على المنتجات البلاستيكية أحادية الاستخدام في الهند بحلول عام ٢٠٢٢.

والهند ملتزمة بالتطوير المستدام لشراكتها من أجل الاقتصاد الأزرق بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، بما في ذلك الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بحفظ المحيطات. وقد أعلن رئيس وزراء الهند عن إيلاء بلدي الأولوية لمساعدة منطقة المحيط الهندي من خلال مفهوم الأمن والنمو للجميع في المنطقة. وبموجب هذا المفهوم ستواصل الهند السعي بنشاط إلى تعزيز مصالحها الجيوسياسية والاستراتيجية والاقتصادية في البحار، ولا سيما في المحيط الهندي.

ويحدونا الأمل في أن نتمكن معا من حماية المحيطات وحفظها، وهو أمر يصب في مصلحتنا الجماعية المتمثلة في تحقيق التنمية المستدامة.

الرئيس بالنيابة (*تكلم بالإنكليزية*): استمعنا إلى المتكلم الأخير في مناقشة البند ٧٦ من جدول الأعمال وبنديه الفرعيين (أ) و (ب) لهذه الجلسة. وسنواصل المناقشة بعد ظهر اليوم في الساعة ١٥/٠٠ في هذه القاعة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.